الفصل السادس

قيم محمية كمانع في سبيل تسوية الخلاف الإسرائيلي الفلسطيني(٥١)

شيري ليندمان

«لا يحق لأي يهودي أن يتنازل عن حق وجود الأمة اليهودية في فلسطين... هذا الحق لن يضيع بأي حال من الأحوال. حتى إذا وجد في وقت ما من يعلنون أنهم يتنازلون عن هذا الحق، فإنهم لا يملكون القوة ولا الصلاحية لسحب هذا الحق من الأجيال القادمة... حقنا في هذه الأرض، كلها، سارٍ وباقٍ إلى الأبد».

دافيد بن جوريون، خطاب في المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين ـ بازل 1937

«إننا لا نضم فلسطين. نحن نحررها. نعيدها إلى أصحابها الحقيقيين، أي الشعب اليهودي... نحن لا يخطر على بالنا تسليم شبر واحد من أرضنا ... لأي سلطة غريبة».

مناحيم بيجن/ هايوم 28 ـ 6 ـ1967

«بيريز يقسم القدس»

الصياغة الأولى، بنيامين نتنياهو ضد شمعون بيريز، معركة انتخابات الكنيست 1996» تنفيذ حق العودة سيؤدي إلى نهاية إسرائيل كدولة للشعب اليهودي. إلغاء حق تقرير مصير الشعب اليهودي في وطنه التاريخي» هو إثم أخلاقي.

---

(٥١) هذا الفصل جزء من مشروع بحث موسع عن «العدل والسلام الدائم مقابل السلام» بدعم من EU's 7th Framework Programme 217589

«مجرد الحديث عن جبل المكبر يعد مساسًا بعصب مكشوف في الشعب اليهودي. لقد جلست في جلسات تبادل الأفكار (العصف الذهني)، واكتشفنا أن هذا هو أحد أكبر الأمور الموحدة للشعب اليهودي، وببساطة لسنا مستعدين لمناقشته». يحيئيل لياتر، مدير عام قدس واحدة www.one jerusalem. Org, 2007-11-28.

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو أحد أكثر الصراعات بحثًا في عصرنا، وفي إطاره، خصصت جبال من الوثائق، والبحوث والمقالات لتحليل مشاكل الصراع الأساسية ومحاولة تسويتها. وبذلت جهودًا ضخمة وأنفقت أموالًا طائلة من أجل التوصل إلى صياغة خلاقة تنجح في إبطال مفعول أصعب ثلاثة ألغام تواجه تسوية الصراع بالاتفاق:

- مشكلة حدود إسرائيل الدائمة (وبها مشكلة المستوطنات).
- وضع القدس.
- مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948.

يمكن أن نحدد بصورة عامة أن أغلب هذه المحاولات لتحطيم الخلافات حول المشكلة الرئيسية في الصراع، تركزت على الفرضية الشائعة وربما الأساسية في المفاوضات، بأن كلا الجانبان يتحركان من خلال تطلع إلى تحقيق أقصى مصالحهم، لذلك فإنهم يسعون إلى الموافقة على تنازلات في موضوعات خلاف معينة (أو أبعادها) في مقابل تعويض ملموس في موضوعات خلاف أخرى. وتدل حقيقة أنه لا يوجد حتى الآن صياغة يقبلها الطرفان، على أن التوجهات العقلانية المقبولة لتسوية الصراعات،لاتكفي لتقديم استجابة مناسبة لتسوية هذه المشاكل الخلافية الخاصة.

لقد كتب حتى الآن الكثير عن معارضة تسوية المشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعن البدائل الممكنة لتسويتها، لدرجة يبدو فيها أنه لم يتبق

جديد في هذا المجال. وعلى الرغم من ذلك يحاول هذا الفصل أن يثري مساحة الحوار في هذا الموضوع، من خلال عرض منظور فكري جديد لبحث السمات التي تفصل مشاكل الصراع الرئيسية عن مشاكل أخرى محل خلاف. يعتمد هذا المنظور على مفهوم مستقى من علم النفس الاجتماعي والمعرفي - وهو مفهوم «القيمة المحمية».

يستخدم مفهوم «القيمة المحمية» في البحث النفسي لوصف القيم التي يعتبرها أفراد مجموعة اجتماعية معينة قيمًا جوهرية، لدرجة أنها تحظى بوضع الحماية من أي تسوية، أو تنازل أو استبدال tradeoff. وبالفعل، تتمتع هذه القيم بوضع الطابو، الذي يعتبر انتهاكه كفرًا بقواعد الأخلاق الأساسية للمجتمع (Tetlock : 1999 2003). سندرس في هذا الفصل الادعاء بأنه يمكن وصف المعارضة الواسعة للتسوية في مشاكل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الجوهرية بأنها معارضة لانتهاك قيم محمية، لذلك لا بد من تحليلها بمفاهيم الالتزام القيمي،التي لا يمكن قياسها والتعويض النفعي. أي: في مثل هذه المشاكل لا يعمل المنطق الذي تعتمد عليه الأدوات الشائعة في تسوية الخلافات.

لذلك، سنستخدم الإطار النظري لمفهوم «القيمة المحمية» في وصف الموانع النفسية المتفردة التي تضع المشاكل الرئيسية في طريق مفاوضات تسوية الصراع. وسأحاول بصورة خاصة، إظهار كيف أن الالتزام القيمي بالدفاع عن القضايا الأساسية في الصراع، يترجم إلى إجراءات حكم وتقييم خاصة تشكل الفكر السياسي في المجتمعات التي تعيش الصراع.

نبدأ الفصل بتعريف مصطلح «القيمة المحمية» وبعرض خلاصة البحث الذي تم عنه حتى الآن. وبعد ذلك ندرس صلات هذا المفهوم بتوضيح معارضة تسوية الموضوعات الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ونعرض بصورة خاصة الادعاء بأنه يمكن ملاحظة نوعين من معارضة تسوية هذه المشاكل: المعارضة التي تعتمد على المصالح، والمعارضة المعتمدة على اعتبار المشاكل الرئيسية في الصراع قيما محمية. نوعا التسوية يختلفان كل عن الآخر في مصادرهما، وسمات رد الفعل على اتفاقات السلام المتضمنة هذه التسوية، وأيضًا بحكم طبيعة التوقعات المترتبة عليها بالنسبة لعملية تسوية الصراع. ويتناول الجزء الأخير من الفصل المسألة الرئيسية: بِمَ يمكن أن يساهم هذا الخطأ النظري في تزايد الموانع التي تعيق المضي في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية؟.

القيم المحمية/ قيم مقدسة

قيم مقدسة (Sacred values, Fiske & Tetlock, 1997 Tetlock,1999-Tetlock 2003; et al., 2000)؛ أو قيم محمية (Protected values, Baron & Spranca, 1997) هما اثنان من المسميات التي تطلق في البحث على ظاهرة برزت من مناظير منضبطة مختلفة عرفت بأن تنوعًا بالغًا جدًا من المجتمعات الإنسانية ـ العلمانية والدينية، البدائية والحديثة على حد سواء ـ يوجد بها قيم ثقافية يعتبرها أعضاء الجماعة جوهرية في تعريف هويتها، لدرجة أنه يحظر المساس بها ـ سواء بالتسوية، أو بالتقسيم، أو بالاستبدال أو بالاشتراك. وبالفعل، في حالات من هذا النوع، يعتبر مجرد الدخول في مفاوضات على القيمة المحمية عمل غير أخلاقي[52].

(٥٢) القيم هي اعتقادات رئيسية وثابتة ـ نسبيًا يتمسك بها الإنسان، وتتضمن مثاليات تجريدية بشأن السلوكيات أو الأهداف التي يتطلع إليها أو يتجنبها (Rokeach, 1972; 1973) . ومنظومة قيم الإنسان هي التي تحدد مستويات التقييم، والحكم وتحديد موقف من أوضاع معينة؛ منها، على سبيل المثال، مشاكل سياسية (Feldman, 2003.) . والقيم المحمية هي مستويات قيمية خاصة، لأن الجماعة الاجتماعية أو الثقافية تعلق عليها أهمية لا نهائية، فوق أي قيمة أخرى.

مثل هذه القيم المقدسة تعرف أحيانًا بأنها قيم مجردة (على سبيل المثال: حقوق الإنسان، العدل، حياة الإنسان، أو حتى قلق الإنسان على أفراد أسرته). وأحيانًا تكون محصورة في رمز ملموس (مثل موقع مقدس، انقراض الحيوانات)، وأحيانًا تنسب لسياسات معينة تعكس في نظر المجتمع القيمة المجردة (مثل حظر تنفيذ الإجهاض كتعبير عن قدسية الحياة).

في العالم المثالي كانوا يقدسون كمًا غير محدد من الموارد لحماية وتطوير الموضوعات المقدسة. لكن في عالمنا، محدود الموارد، مطلوب من الناس التعامل مع معضلات تتطلب منهم الرد على هذا السؤال: «كم يساوي هذا بالنسبة لك؟» أو «ما هو الأكثر أهمية بالنسبة لك»؟ بالنسبة للقيم أو الثروات التي تقيم كمطلق وأهميتها فوق أي حسابات.

على سبيل المثال، كل والد يوافق على الالتزام والتصريح بأن يعطي كل شيء من أجل صحة أولاده، لكن لا توجد أسرة لا يطلب منها تحديد أي حصة (محدودة بالضرورة) من ميزانيتها تخصص لشراء إكسسوارات سلامة للطفل أو خدمات صحية للأسرة. هناك معضلة أخرى تواجه حكومات يجب أن تحدد أي حصة من ميزانيتها تخصص لتقليص حوادث الطرق أو دعم أدوية المرضى. وفي حالات أخرى تظهر الحاجة إلى الحسم بين قيمتين مقدستين متنافستين، لا يمكن تطبيقهما معًا في نفس الوقت. على سبيل المثال، معضلة الثمن الذي يمكن أن تدفعه الدولة لإطلاق سراح أحد الجنود. أحيانًا يصبح الحسم في مثل هذه المعضلات مشكلة أخلاقية، معيارية، وأيديولوجية بل وحتى سياسية عاصفة.

السمات النفسية لردود الفعل على التسوية بالقيم المحمية

يهتم البحث النفسي للقيم المحمية بوصف الصورة التي يرد بها الناس على الأوضاع التي يطلب منهم فيها حسم المعضلات التي تدفعهم إلى التصالح في

قيمهم المقدسة: ما الذي يتسم به رد فعلهم الشعوري على المعضلة؟ ما هي المبادئ الموجهة لإجراءات اتخاذ القرار والحسم في هذه المعضلة؟ وأي ظروف تؤدي إلى مرونة التزامات الناس المطلقة بحماية هذه القيمة؟ وبالفعل، فإن الناس يميلون إلى اعتبار أن التزامهم بقيم محمية هو قرار مطلق وغير قابل للتغيير تحت أي ظرف، لكن يبدو بالفعل أن الواقع يضع تحديات تؤدي، في ظروف معينة، إلى المرونة أيضًا في هذه القيم. لذلك فإن هذه القيم تسمى أحيانًا قيمًا مقدسة زائفة (Baron & Leshner, 2000; Bazerman, Tenbrunsel & Wade-Benzoni, 2008) ويمكن أن نعرف من خلال البحوث عن الطابع النفسي للقيم المحمية كيف أن أفرادًا في المجتمع يتخذون موقفًا من معضلات معقدة ذات آثار سياسية واجتماعية وديبلوماسية.

حينما نستعين بنظريات من الحقل النفسي لدراسة عمليات سياسية وديبلوماسية، من المهم أن نتطرق للتفرقة بين العمليات النفسية لدى الزعماء، وبين هذه العمليات كما تحدث بين الجماهير العريضة. هذه التفرقة هامة بصفة خاصة في التطرق لبحث اتجاهات الحكم واتخاذ القرارات. كمبدأ، يمكن تحديد أن الزعماء وراسمي السياسات يحسمون في المعضلات المتعلقة بالقيم المحمية بعملية تشبه في أساسها تلك التي يقوم بها «البسطاء». لذلك، وبحكم طبيعة البحث النفسي للقيمة المحمية يمكن دراسة الموانع المؤثرة سواء على متخذي القرارات أو على الجمهور الذي يمثلونه في مفاوضات التسوية. إضافة إلى ذلك، هناك أدلة بحثية كثيرة على تأثير تحمل المسئولية (accountability) التي يلتزم بها صناع القرارات، والصورة التي يتخذون بها القرارات (Lerner &Tetlock, 1999 2003) خاصة، لأن صناع القرارات ملتزمون بالتعامل مع مجمل الآثار المترتبة عن السياسات التي اختاروها للتنفيذ، وسمات إجراءات الحكم والحسم لديهم بدرجة عالية من التعقيد، وتحليل البدائل والتمعن فيها (Fiske & Tetlock, 1997) لذلك سيركز هذا الفصل على الصورة

التي يقيم بها الأفراد والجماعات في المجتمع المشكلات المتعلقة بالتنازلات في القيم المحمية، ويحسمونها. ونظرًا لأنه يوجد في الدول الديموقراطية تأثير حاسم للرأي العام على اختيارات صناع القرارات، فلا بد من مناقشة «سيكولوجية» لهذه الآثار الجوهرية أيضًا على السياسات التي تطبقها الدولة بالفعل. ونبدأ باستعراض البحث الحالي في هذا الموضوع.

سيكولوجية الطابو. أحد كبار الباحثين الذين تعاملوا مع الطابع السيكولوجي للقيم المحمية هو فيليب تيتلوك (Tetlock) عالم نفس اجتماعي من جامعة بيركلي. ركز تيتلوك على الأوضاع التي يواجه فيها الناس معضلات تحتوي على «خلط» للقيمة المحمية مع موضوعات علمانية مادية، بصورة تتطلب مساواة كاملة بينهما. على سبيل المثال، معضلة هل يسمح بالاتجار في الأعضاء البشرية من أجل زرعها. ادعى أن عملية تبادل اجتماعية كهذه، تتضمن «تسعيرًا» لقيمة محمية ـ بل وحتى إن مجرد طرح هذا الاحتمال ـ يعتبر تهديدًا للمعايير الأخلاقية الأساسية التي تحدد هوية الإنسان أو المجتمع، ولذلك توصف بأنها ممنوعة منعًا مطلقًا أو طابو (taboo tradeoff Fiske & Tetlock 1997). الإنسان الذي يتعرض لهذه الصفقة ـ حتى ولو كان كمشاهد غير مشارك ـ يخشى من اهتزاز تصوره كإنسان أخلاقي، ولذلك تجتاحه مجموعة من ردود الأفعال النفسية التي تهدف إلى حماية قيمه وهويته الاجتماعية من «التلوث». تسمى هذه المشاعر الغضب الأخلاقي (moral outrage) ويعبر عنها بمشاعر الغضب والاشمئزاز ومقت الصفقة المقترحة، واحتقار من يتجاهلها. ويتهم هؤلاء بانتهاك الطابو وينسب لهم عدم عقلانية، ولا أخلاقية بل وحتى شرور. يصاحب مشاعر الغضب الأخلاقي في أغلب الأحوال تأييد حماسي لمعاقبة منتهكي الطابو ومؤيديهم، بهدف إعادة الوضع الأخلاقي إلى طبيعته». والإنسان الذي يعبر عن هذا الشعور، يحاول أيضًا الاشتراك بصورة

فعالة في النشاطات التي تنعش وتؤكد التزامه بالقيمة الاجتماعية التي انتهكت (McGraaw & Tetlock, 2005; Tetlock, et al.,2000).

Homo Moralis الإنسان الأخلاقي. توضيح آخر للقيم المحمية يعتمد على الادعاء بأن الناس يتحركون من خلال تطلع للحفاظ على هوية ذاتية إيجابية. وفقًا لهذه النظرة، كون القيم الأخلاقية تعد مكونات رئيسية في التعريف الذاتي للإنسان، يتطلع البشر إلى تعزيز تعريفهم الذاتي من خلال تبني مواقف متطرفة ومتصلبة في مشاكل دقيقة تمثل القيم التي يؤمنون بها. مثل هذه المشاكل تختار بصورة انتقائية «ولاية أخلاقية». (Skitka, 2002) لقد أظهرت البحوث أن انتهاك الولاية الأخلاقية، أو حتى التهديد بانتهاكها، يدفع الناس إلى الرد بغضب أخلاق (Skitka 2006 & Mullen) وإظهار تدخل سياسي فعال (Skitka& Bauma 2008) للابتعاد، والتصرف بعدم صبر بل وحتى بانتهاج العنف تجاه الآخرين الذين تتعارض مواقفهم مع الولاية الأخلاقية، Bauman & Skitka 2009; Mullen & Nadler, 2008 Mullen, 2002;Sargis, Skitka) (&2005;Wright, Cullum Bauman& Schwab2008).

والتعامل مع المشكلة الاجتماعية على أنها تمثل ولاية أخلاقية لها آثار ملموسة على درجة الشرعية، والمنطقية والصدق المنسوبة للقرارات السياسية والقانونية المتعلقة بهذه المشكلة. وبصفة خاصة، الاتجاه الشائع هو أن الخطوات المنطقية للحكم وتحديد السياسات (على سبيل المثال، من خلال المحكمة، والتمثيل العادل لكل الأطراف، والاستفتاء)، يزيد من معقولية قبول الناس القرارات التي تتعارض مع أفضلياتهم بخضوع (بفضل ما يسمى «العدالة الإجرائية»). (يتعلق هذا المفهوم بإدراك الفرد مدى عدالة العمليات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات التنظيمية . فكلما كان الفرد أكثر إحساسًا بعدالة الإجراءات المتبعة في اتخاذ هذه القرارات كلما قوى لديه دافع الالتزام بها وتنفيذها ـ المترجم).

ولكن، على عكس هذا التوجه، نجد أنه حينما يكون الحسم القانوني أو السياسي مرتبطًا بانتهاك الولاية الأخلاقية، لا يؤثر إنصاف الاتجاه على حكم الحسم باعتبار أنه غير عادل. إضافة إلى ذلك: حينما اتخذ الحسم القانوني أو السياسي الذي تتضمن نتائجه انتهاك الولاية الأخلاقية، أدي هذا الحسم إلى إرجاع الناس في أعقابه قليل من العدل والمصداقية إلى أجهزة الحسم المختلفة، مثل الهيئة القضائية؛ (Skitka, 2002; Skitka & Mullen 2002; Bauman & Skitka, 2009) ولقد أظهرت الأبحاث أنه حينما تعتبر المشاكل ولاية أخلاقية، لا ينجح الناس في التوصل إلى اتفاق ولو حتى إلى نوع العملية التي ستعرف بأنها عملية عادلة لحسم الموضوع، أو بالنسبة للإنسان الذي يملك الصلاحية المشروعة لقيادة هذا الاتجاه (Skitka et al., 2005).

الغاية لا تبرر الوسيلة: تعد القيم المحمية بحكم التجربة العملية موجهة للحكم واتخاذ القرارات. ليس عبثًا أن يوصف الرد على انتهاك القيم المحمية، بأنه رد على انتهاك مبادئ أخلاقية. في كثير من البحوث وجدت علاقة راجعة بين نظرية القيمة كقيمة محمية من أي تسوية أو تبادل، وبين اعتبارها قيمة أخلاقية ـ أي: قيمة ذات صلاحية عالمية، موضوعية، ملزمة لكل إنسان دون ارتباط بأفضلياته الشخصية ـ وأيضًا كقيمة يجب فرضها على كل إنسان بما يتعارض، مثلا، مع المعيار أو الاتفاق الاجتماعي (Baron & Ritov, 2008; Baron & Spranca, 1997; Skitka, 2002).

لقد اهتم كثير من المنظرين بالطريقة التي تؤثر بها النظريات الأخلاقية على إجراءات اتخاذ الإنسان للقرارات، انطلاقًا من فرضية أن المبادئ الأخلاقية لا تخضع لحسابات التكلفة ـ والفائدة المطبقة في حسم مشاكل أخرى. تزعم أحد الادعاءات الرئيسية أن الناس يميلون إلى الحسم في المعضلات الأخلاقية وفقًا لقواعد ثنائية محددة سلفا بشأن صور السلوك الواجبة وغير الواجبة (قواعد ازدواجية السلوك) وليس وفقًا للنتائج (أي، إذا أدى العمل إلى نتيجة جيدة أو أقصى أخلاقية ممكنة

- وهو ما يسمى قواعد نتائجية). أيضًا زعم في سياق القيم المحمية أنه نظرًا لأن الالتزام بها مطلق، فإن الحكم والحسم في المعضلات المتعلقة بها يجب أن يعتمد على تجربة عملية، تفرض حظرًا مطلقًا على الاشتراك في العمليات التي تضر بتلك القيمة (مثل «لا تقتل») ولا يمكنها الاعتماد على حسابات نتائجية (أو«فائدة») وتبرير ذلك بسيط: إذا كان معنى الالتزام بالقيمة المحمية هو الالتزام بالتوصل إلى نتيجة «مطلقة» - أي، التطبيق «الكامل» للقيمة في الواقع - حينئذ فإن من يتبنون هذه القيمة ملتزمون بتكريس كل حياتهم للعمل من أجلها، وأيضًا على مايبدو، لا يمكن أن ينجحوا في تحقيق هدفهم (Baron & Ritov. 2008; Baron & Spranca, 1997).

إذا كان الأمر كذلك، فإن التمسك بالقيمة المحمية يعني رفض انتهاك الحظر على التسوية بشأنها بأي شرط، حتى وإن كانت هذه التسوية ستؤدي إلى نتيجة أفضل بمفاهيم القيمة المحمية ذاتها (من هنا تأتي الغاية تبرر الوسيلة). بالفعل، أظهرت البحوث النفسية أن أصحاب القيم المحمية بالنسبة لمشاكل مختلفة، مالوا أكثر من غيرهم إلى معارضة العمليات التي تتسبب في ضرر للقيمة المحمية، حتى وإن كان الضرر خطيرًا على هذه القيمة نفسها نتيجة لعدم تنفيذ العملية (تسمى هذه الظاهرة «ميول عدم العمل» Omission bias Ritov & Baron, (1990; Baron & Ritov, 1994). على سبيل المثال، لقد عارض الناس بناء سد على نهر كان على وشك أن يفنى من مياهه 20 نوعًا من الأسماك نتيجة لتغييرات طبيعية في التدفق، إذا قيل لهم أن السد سينقذ تلك الأسماك في منبعه، لكن أيضًا سيبيد ستة أنواع أخرى في مصبه. هذا الميل كان قويًا بصفة خاصة لدى أصحاب القيم المحمية في موضوعات بيئية (Ritov & Baron, 1999; Baron & Ritov2008). نظرًا لأن تفضيل اللا فعل، كما رأينا في النموذج السابق، يمكن أن يؤدي إلى اختيار لا يؤدي إلى أفضل النتائج (في هذه الحالة: إنقاذ عدد كبير من الأنواع من الإبادة) وهو ما يوصف بأنه «حيد» bias عن العقلانية.

تعريف القيم المحمية بأنها قواعد عامة تمنع سلوك معين دون ارتباط بالنتائج، لها آثار هامة على اثنان من المكونات الرئيسية في أي نظرية عقلانية لاتخاذ القرارات: حسابات الربح والخسارة التي تتجسد في أي بديل مقترح للاختيار، ودرجة التأكد من تنفيذ البديل. ووفقًا للنظرية الكلاسيكية، يميل الإنسان إلى اختيار البديل الذي يمنحه أكبر ربح، بأكبر نسبة تأكد. لكن، إذا كان القرار متعلقًا بالمبادئ المرتبطة بالمنع المطلق للمساس بالقيمة المحمية، لا يتوافر عنصران «نتائجين» ضروريين للحسم.

نظرًا لأن المنطلقات الشائعة لتسوية الخلافات والمفاوضات تعتمد على فرضية أن اللاعبين في الصراع هم لاعبون واقعيون - فإنه في هذه الحالة تكون للسمات النفسية المتعلقة بردود الفعل على التسوية في القيم المحمية، آثار ملموسة على إمكانية إجراء المفاوضات في هذه الحالة بالأدوات الشائعة (Wade-Benzoni et al 2002) وبالفعل، إذا عرفت القيم المحمية بأنها حظر المساس بقيمة مقدسة، فإنه يمكن في هذه الحالة توقع أن يستخدم فيتو على أي اتفاق تسوية يتضمن تنازلًا عن قيمة محمية، حتى لو كان التنازل في الحد الأدني ويتضمن تعويضًا جوهريًا. هكذا، في الخلافات من هذا النوع، تصبح القيم المحمية مانعًا في سبيل تسوية الخلاف.

ماذا بين القيم المحمية والمشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي العربي؟

يتضح مما سبق أن القيم المحمية تضع موانع خاصة أمام تسوية الخلافات التي تتطلب طرق تعامل مميزة. وحينما تكون القيم المحمية في بؤرة الصراع بين الجماعات، يمكن أن ينشأ ثلاثة أوضاع تؤثر فيها هذه القيم على تسوية الصراع بالاتفاق:

- حينما تكون المشاكل المختلف عليها محمية فقط في نظر أحد أطراف الصراع.

- حينما تكون المشاكل محل الخلاف محمية في نظر أطراف الصراع، لكن القيمة المنسوبة لها ليست بنفس درجة التساوي.
- حينما يعتبر الطرفان المشكلات محل الخلاف قيمًا محمية، ويرجعان لها قيمة متساوية. هذا الاحتمال الأخير يكون أكثر الاحتمالات تعقيدًا أمام الحل، لأن الطرفين سيفرضان فيه فيتو مطلقًا على التسوية، ويقدمان لذلك مبررات متشابهة. وفي هذه الحالة يصعب جدًا التوصل إلى صيغة اتفاق خلاقة تلبي مطالب الطرفين واحتياجاتهما.

حينما ندرس علاقة مفهوم «القيمة المحمية» بفهم الموانع التي تحول دون التوصل إلى حل متفق عليه للمشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لا بد من الإجابة على عدة أسئلة:

- هل يعتبر أحد المجتمعات المتداخلة في الصراع، أو كلاهما، أو جماعة بداخلها، هذه المشاكل الرئيسية قيمًا محمية؟ وإذا كان المجتمعان يعتبران المشاكل الرئيسية قيمًا محمية، فهل يرجعان لها معاني متشابهة؟
- هل سمات معارضة التسوية في هذه المشاكل تشبه أنماط رد الفعل على انتهاك طابو القيم المحمية، كما يعد ذلك سمة في البحث السيكولوجي لمشاكل أخلاقية أخرى؟
- ما الذي يميز الرد على تسوية القيم المحمية في سياق الصراع الدولي، مقارنة بالقيم المحمية في السياقات الاجتماعية ـ الأخلاقية الأخرى التي انشغل بها البحث النفسي حتى الآن؟
- إذا كانت المشاكل الرئيسية في الصراع تعتبر بالفعل في نظر الطرفين قيمًا محمية، فكيف يمكن للمعلومات الحالية في هذا المجال أن تساعد في تقديم حل متفق عليه للخلاف حولها؟

هل تعتبر المشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في نظر المجتمعات المتداخلة في الصراع قيمًا محمية؟

في المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد فشل قمة كامب دافيد في يوليو 2000 قال رئيس الوزراء آنذاك، إيهود باراك: «بذلنا كل ما يمكن لحل الصراع. لمسنا أعصابًا حساسة جدًا، لكن مع بالغ الأسف، دون نتائج» (جلوباس 25.07.2000)، لقد كان مؤتمر كامب دافيد محاولة واحدة من عدة محاولات لتنفيذ أحد المبادئ الرئيسية التي وضعت في اتفاقات أوسلو في سبتمبر 1993 ـ المبدأ الذي يقضى بأن تعرض التسويات النهائية وعلى رأسها تسوية المشاكل الرئيسية الحساسة والجوهرية في الصراع، على مائدة المفاوضات ليس بعد بداية العام الثالث من اتفاق الإطار (إعلان المبادئ على التسويات الجزئية للحكم الذاتي، بند 5 ص 22). يدل قرار تأجيل تناول المشاكل الرئيسية في الصراع إلى مرحلة متقدمة في عملية السلام ـ ناهيك عن الفشل في تنفيذ القرار بل وحتى بدء مناقشته في الموعد المحدد ـ على المعارضة الشديدة للدخول في تسوية هذه المشاكل.

بالفعل منذ بداية عملية أوسلو، وعلى الرغم من الضباب (ويمكن القول: التوتر) الذي ساد حول التسويات المتوقعة مشاكل الصراع الرئيسية، أوجدت العملية معارضة سياسية وجماهيرية عاصفة في المجتمعين، اللذين اعتبرا مسيرة أوسلو طريقًا يؤدي إلى تنازلات عرفت بأنها «غير محتملة»، وتم البدء فيما سمي «المعركة على البيت» (ميتال 2004). الموضوع الأول الذي دار حوله الصراع، هو تقسيم الأرض بين الشعبين. هذا الموضوع كان هو أيضًا الموضوع الوحيد من المشاكل الرئيسية في الصراع الذي تمت مناقشته (بصورة جزئية) عمليًا في المرحلة الانتقالية من العملية، حينما انتقلت المناطق في الضفة الغربية لسيطرة جزئية أو كاملة للسلطة الفلسطينية التي كونت لتوها. وردًا على ذلك علت صرخة منظمات الرفض من كلا الجانبين (حركات الرفض الفلسطينية من ناحية، ومعارضو أوسلو في إسرائيل من

ناحية أخرى)، وذلك باسم نفس المبدأ: التنازل عن السيطرة على جزء من الأرض، معناه التنازل عن الحق التاريخي الديني في سيادة الحركة الوطنية على الوطن التاريخي (ولتكن هذه الأرض هي فلسطين أو أرض إسرائيل (ميتال2004: 74-64 ناؤور 2001: 17-11) هكذا، في الخطاب الذي أرسله ضباط الاحتياط زعم أن الحكومة تضحي بالهوية والقيم اليهودية بالتوقيع على اتفاق مع الفلسطينيين، (هآرتس 20 ـ 7 ـ 1995، ولدى ناءور: 2001 ـ 13). في حديث مع صحيفة هآرتس بعد حوالي ستة شهور من التوقيع على اتفاق أوسلو الأول، قال يتسحاق شامير...: «إخلاء اليهود من أرض وطنهم يعنى قتل أمهم أو أبيهم، وتاريخهم» (... هآرتس 1-4-1994).

وعلى عكس مشكلة الأرض، التي وضعت على طاولة لمفاوضات (على الأقل كموضوع للتسوية المؤقتة) منذ بداية عملية أوسلو، كانت مشكلة القدس طابو حظر مناقشتها في بدائل التسوية والعملية في ذروتها. وفور توقيع إعلان المبادئ أكد يتسحاق رابين، رئيس الوزراء آنذاك، التزامه بالموقف الإجماعي من هذا الموضوع: «لا توجد خلافات في الرأي داخليًا بشأن أبدية القدس كعاصمة لإسرائيل. القدس الكاملة والموحدة غير خاضعة للمساومة، وكانت وستظل إلى الأبد عاصمة لشعب إسرائيل بسيادة إسرائيلية» (محاضر جلسات الكنيست 21-23 سبتمبر 1993).

المناطق المقدسة في قلب القدس، جعلت من المدينة رمزًا يثير المشاعر القوية بين أبناء الديانات التوحيدية الثلاث. وعلى مر السنين تلاشى التمييز بين المناطق المقدسة والمناطق التاريخية في المدينة، وبين المناطق البلدية، وأيضًا بين الأسطورة الدينية ـ التاريخية والروح القومية ـ السياسية للشعبين المطالبين بالسيادة على المدينة. وهكذا أصبحت المنطقة المسماة منطقة ذات معانٍ رمزية عميقة للشعبين معًا (لفيدوت 2007، معريف 2007). وبالنسبة للإسرائيليين، ترمز القدس للعلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي ووطنه ـ أساس الشرعية الدينية ـ الثقافية لمطلب الحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في صهيون.

وبالنسبة للفسطينيين، جبل المكبر (ومن الآن المناطق التي حوله أيضًا) ليس مجرد موقع مقدس ورمز لتبرير مزاعمهم بالتعريف القومي، وإنما هو أيضًا ثروة هامة جدًا يجب أن تسلم لهم وتحديد وضعهم في العالم الإسلامي عامة والمنطقة العربية خاصة (معريف، 329 ـ 330 : 2007).

من ناحية، دل استعداد باراك لطرح موضوع التسوية في القدس على طاولة المناقشات في قمة كامب دافيد 2000، على أهمية الطابو المتعلق بالمفاوضات على القدس،حيث عكس على الأقل اعترافًا إسرائيليًا بضرورة التفاوض حول وضع المدينة في إطار عملية السلام مع الفلسطينيين. ومن ناحية أخرى، يدل فشل القمة الذريع، الذي عكس هشاشة عملية أوسلو وفتح ثغرة لاندلاع الانتفاضة الثانية، على أهمية هذا الموضوع القاطعة في نظر الأطراف وعلى تعنت مواقفهم بالنسبة له، خاصة بالنسبة لمشكلة جبل المكبر. يقتبس جلعاد شير (الذي عمل مديرًا لمكتب رئيس الوزراء وعضو طاقم المفاوضات لمحادثات السلام) عن ياسر عرفات موجه المفاوضين أثناء القمة (Just do not budge on one thing: El Haram is dearer to me than anything Sher, 2008: 305 else) في المقابل، أصر إيهود باراك أيضًا على التأكيد العلني على التزامه بالحفاظ على السيادة الإسرائيلية على الجبل: «جبل المكبر مهد التاريخ اليهودي ولا يوجد أي طريقة أوقع بها على وثيقة تنقل السيادة على الجبل للفلسطينيين. بالنسبة لإسرائيل ستكون هذه خيانة بقدس أقداسها» (خطاب باراك لرئيس الولايات المتحدة بوش الابن، مقتبس في هآرتس، 25-1-2001، ولدى كلاين 2001:80).

تعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 ـ مانعًا جوهريًا أمام تسوية الخلاف، ويعتبرها الكثيرون جوهر الصراع. ترمز هذه المشكلة، ربما أكثر من أي شيء آخر، إلى مطلب الشعبين بتقرير المصير القومي والاعتراف بحقهم الشرعي في وجود سيادة على أرضهم. وفي الوقت نفسه هذا المعنى المشترك يحمل معه مشكلة اللاجئين ذات البعد التاريخي والسياسي الواضح لدى كل طرف من أطراف الصراع.

في نظر الفلسطينيين، الأحداث الكارثية التي فقد في أعقابها مئات الآلاف من الفلسطينيين منازلهم، وممتلكاتهم، وإطاراتهم الاجتماعية التقليدية، تعتبر إثمًا تاريخيًا يحرك نضالهم الجمعي في السنوات الستين التي انقضت. وتعبير «حق العودة» يحمل في طياته، أولًا وقبل كل شيء، المطالبة بإعادة الحق لأهله على المستوى الشخصي ـ حق كل لاجئ في العودة إلى منزله الأصلي. وبعد ذلك فقط يتطرق التعبير إلى المطالبة بالعدل التاريخي على المستوى الجمعي، من خلال رفع الظلم الذي أدى إلى اقتلاع وجود المجتمع الفلسطيني كمجموع. وإدراك الإثم التاريخي يشكل عنصرًا رئيسيًا في الهوية الفلسطينية الجمعية، وكذلك أيضًا هوية كثير من الفلسطينيين الشخصية أينما كانوا، أو آبائهم، الذين يعدون لاجئين. والتسوية بالنسبة لحق العودة تعني بالنسبة لهم جعل عقود النضال بلا معنًى؛ (Friedman, 2004; Peled &Rouhana, 2004).

ومن ناحية أخرى، إذا اضطرت إسرائيل إلى الاعتراف بمسئوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وبحقهم في العودة إلى أراضيها، فإن ذلك لن

يهدد فقط الرواية التاريخية التي ترتكن إليها الهوية الإسرائيلية الجمعية، وإنما يضعها تحت تهديد وجودي حقيقي: خشية أن يغمر إسرائيل ملايين الفلسطينيين الذين يدمرون طابعها كدولة يهودية ويهددون وجودها لدرجة الدمار. (Friedman, 2004; Zakay, Klar & Sharvit, 2002: 62).

وبالتالي تظهر المشاكل الرئيسية الثلاث في الصراع وتعتبر قيمًا محمية بين الجانبين المتشددين. كلاهما يعرب عن معارضته الشديدة لتسويتها، بل وحتى مجرد طرحها على طاولة المفاوضات[٥٣] إضافة إلى ذلك: هناك تناسق في المعنى القيمي الذي يرجعه كل طرف إلى المشكلة الرئيسية: حيث ترتكز معارضة التسوية في هذه المسائل الثلاث باعتبارها رموزًا حيوية لتبرير المطالبة بتقرير المصير القومي للحركتين القوميتين: الصهيونية والفلسطينية ـ في وطنهم. وبالطبع يضاف إلى مشكلة القدس بعد القداسة الدينية ـ وهو أيضًا متناسق لدى الطرفين. وتشذ عن ذلك مشكلة اللاجئين، التي تعتبر قيمة محمية في الجانبين، لكن كل طرف يرجع لها أهمية مختلفة: تعتبرها إسرائيل تهديدًا لوجودها ذاته كدولة يهودية، أي: تهديد حق الشعب اليهودي في تقرير المصير في دولة ذات طابع وأغلبية يهودية، بينما يربطها الفلسطينيون بظلم تاريخي انتهكت فيه حقوق الإنسان لدى اللاجئين، كأفراد وكمجتمع.

لقد تطرقنا حتى الآن إلى جذور معارضة التسوية في المشاكل الرئيسية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في المجتمعين المتداخلين فيه. لكن هذا العرض لا يتيح دراسة إلى أي مدى تنتشر المعارضة «المحمية» لهذه التسوية في المجتمعين، بصورة

(٥٣) هناك من يقولون أن المشاكل الرئيسية أصبحت محمية لدى الطرفين أو لدى أحدهما نتيجو للصراع عليها، أو لأنها تعرف على هذا النحو لضرورات تكتيكية من أجل تعزيز المطالبة بها أمام الخصم (على سبيل المثال: ناءور 2001، لوز 2004؛ Lustick, 1993)، لكن هذا الفصل لن يركز على الصورة التي ينظر بها إليها في الحاضر، ولن يتناول العملية التاريخية ــ الثقافية لتكون الرواية عنها.

عامة. السمة الأساسية التي تعرف القيمة المحمية أو المقدسة هي الإعلان عن كونها قيمة ملزمة بصورة مطلقة.

وبالتالي فإن الطريق إلى دراسة ما إذا كانت الأطراف المتداخلة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تعتبر المشاكل الرئيسية في الصراع قيمًا محمية أم لا، هو دراسة مدى شعور أفرادها بأن الموضوع يعد بمثابة أمر غير مقبول تحت أي ظرف[٥٤].

القيم المحمية، مثل القيم الأخرى، يمكن أن تتغير بمرور الوقت سواء على مستوى الفرد أو على المستوى القومي (على سبيل المثال: إزاء أحداث جوهرية في البيئة السياسية أو الأمنية التي يدور فيها الصراع). لذلك لا بد من توقع أن نسبة المؤيدين للإعلان الذي يعرب عن معارضة مطلقة للتسوية تحت أي ظرف، تتغير في توقيتات قياس مختلفة (وبالطبع أيضًا كارتباط بالصياغة الدقيقة للمسألة). إضافة إلى ذلك يمكن الاستدلال من الاستطلاعات والأبحاث المختلفة، بمعطيات تقدم انطباعًا عامًا بالنسبة لاحتمال وجود معارضة مطلقة لتسوية المشاكل الرئيسية في المجتمع الإسرائيلي والفلسطيني. وسنقدم فيما يلي عدة نماذج من السنوات الأخيرة لمثل هذه المعطيات.

تسوية المشكلة الرئيسية ـ مواقف الجمهور اليهودي في إسرائيل: في سلسلة من استطلاعات الرأي تمت في إسرائيل، وجدت مؤسسة بحوث الأمن القومي أنه في عام 2007 وافق 41% من الجمهور اليهودي في إسرائيل على أنه لا يجب إخلاء المستوطنات تحت أي ظرف (Ben: 59 Meir & Shaked, 2007).

(٥٤) نحن نهتم في هذا الفصل بتحليل معارضة التسوية في المشاكل الرئيسية للصراع، لذا فإن مفهوم «القيمة المحمية» يبحث ويطبق فقط بالنسبة لمعارضي التسوية في هذه المشاكل. إضافة إلى ذلك، يمكن أن توجد القيم المحمية أيضًا كقاعدة لتأييد التسوية في المشاكل الرئيسية، على سبيل المثال بعض المؤيدين الإسرائيليين للتسوية في المشاكل الرئيسية ــ مثل انسحاب إسرائيل من المناطق الواقعة خارج الخط الأخضر ــ يعتبرون هذه التنازلات ضرورة حتمية لتنفيذ مبادئ قيمية مطلقة مثل حقوق الإنسان. وهناك بحث قيد الإعداد يتناول معاني مفهوم القيمة المحمية في تحليل فعالية التسوية في المشاكل الرئيسية في الصراع، ولمقارنة القيم المحمية في الجانبين السياسي والأيديولوجي.

في إطار استطلاع «مقياس السلام» الذي أجراه معهد تامي شتاينمتس لبحوث السلام، طرح في مايو 2009 سؤالاً على عينة ممثلة للجمهور الإسرائيلي: هل يجب أن توافق إسرائيل على إخلاء المستوطنات غير القانونية والمستوطنات المعزولة فقط، في حال كان ذلك هو العقبة الوحيدة أمام تحقيق اتفاق سلام، أجاب 21% من اليهود بأنه من المؤكد أن إسرائيل لن تضطر للموافقة (Yaar & Hermann, 2009) وأيضًا في إطار «مقياس السلام» عرض في يوليو 2008 على عينة ممثلة بين الجمهور اليهودي في إسرائيل سؤال هل يوافقون على نقل الجزء الشرقي من القدس إلى الفلسطينيين، في حال ما إذا ارتبط الاتفاق فقط بذلك، أجاب 48%: بتأكيد لا. (Yaar & Hermann 2008). في مقابل ذلك، في الاستطلاع الذي أجرته حركة «قدس واحدة» في نوفمبر 2007 بين عينة ممثلة للجمهور اليهودي في إسرائيل، وجد أن 86% ممن ردوا لا يعتقدون أن إسرائيل يجب أن تنقل للدولة الفلسطينية الأحياء العربية في القدس، المدينة القديمة وجبل المكبر في إطار اتفاق سلام (قدس واحدة 2007). وفي استطلاع «مقياس السلام» في سبتمبر 2007 أجاب 87% من اليهود أنه لا يجب على إسرائيل أن توافق على إعادة أي لاجئ فلسطيني إلى حدود الدولة (Yaar & Hermann, 2007).

تسوية في المشاكل الرئيسية ـ نتائج استطلاع مشترك إسرائيلي فلسطيني: منذ عام 2000 يجري معهد ترومان لبحوث السلام في الجامعة العبرية في القدس والمركز الفلسطيني للسياسات وبحوث الرأي العام في رام الله استطلاعات إسرائيلية فلسطينية مشتركة (Joint Israeli Palestinian Poll, JIPP) تتم بالتوازي بين عينات ممثلة من الجانبين، موضوعها مواقف الطرفين في المسائل الموضوعية المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. في الاستطلاع المشترك الذي أجري في أغسطس 2009 ـ (Shamir & Shikaki, 2009) طلب من عينة من المجتمعين الإعراب عن درجة تأييدهم لمجموعة من العناصر في اتفاق دائم اختياري لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

في التطرق لمشكلة الأرض اقترح في الاستطلاع تسوية تنسحب إسرائيل بموجبها من أغلب مناطق الضفة الغربية، فيما عدا مناطق المستوطنات الكبيرة (3% من مساحة الضفة) ويتم استبدالها بمناطق مشابهة في حجمها في منطقة قطاع غزة. أجاب حوالي 18% من اليهود أنهم «يعارضون تمامًا» اتفاقًا كهذا (بينما أجاب 29% ـ آخرون أنهم يعارضونه) بينما بين الفلسطينيين ـ أجاب حوالي 15% من العينة بأنهم « يعارضون تمامًا» هذه التسوية (و35% عارضوها). وردًا على البند الذي عرض على العينة اليهودية فقط، عارض حوالي 10% تسليم المستوطنات غير القانونية في مناطق الضفة الغربية (21% عارضوا).

بالنسبة لمشكلة القدس طلب الاستطلاع ردًا على تسوية تنقل بموجبها الأحياء العربية في القدس، الحي الإسلامي وجبل المكبر إلى سيادة الدولة الفلسطينية، في إطار تقسيم المدينة بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل. أعلن 37% من اليهود أنهم «يعارضون تمامًا» تقسيم القدس وفقًا لهذه الصيغة (وعارض 27%)، بينما أعرب 22% بين الفلسطينيين عن معارضتهم المطلقة لهذه التسوية (و45% عارضوا). وبالنسبة لاقتراح أن تسوى مشكلة اللاجئين بمنح تعويض مادي للاجئين وتوطينهم في دول مختلفة ـ أقلية قليلة منهم في دولة إسرائيل ـ أجاب 26% من اليهود بالمعارضة المطلقة (33% عارضوا) ومن بين الفلسطينيين رد 20% بمعارضة مطلقة (و41% ـ عارضوا). ووجدت نتائج مشابهة في استطلاع مماثل نفذه المعهدان قبل ذلك بعام، في ديسمبر 2008 (Shamir & Shikaki, 2008).

تسوية في المشاكل الرئيسية ـ المواقف في السلطة الفلسطينية: تعكس النتائج الأساسية التي تظهر من استطلاعات الرأي العام في مناطق السلطة الفلسطينية صورة مشابهة لتلك التي عرضناها أعلاه عن مواقف الجمهور من الحلول المطروحة للمشاكل الرئيسية في الصراع. هكذا، على سبيل المثال، في الاستطلاع الذي أجراه معهد AWRAD في نوفمبر 2997 (قبيل اجتماع مؤتمر أنابوليس) أعرب حوالي

47% من الفلسطينيين في الضفة العربية وغزة عن معارضتهم لإقامة دولة فلسطينية في مناطق الضفة الغربية وغزة، مع تبادل أراضٍ مقابل ضم الكتل الاستيطانية الكبرى لإسرائيل. حوالي 7% آخرين أعربوا عن «معارضة مطلقة» للاقتراح (AWRAD, 2007:4) في مقابل 42% عارضوا اقتراحًا كهذا في الاستطلاع الذي أجراه المعهد الدولي للسلام في صيف 2009 (IPI, 2009) في استطلاع AWRAD وجد أن 53% أعربوا عن معارضتهم لتقسيم القدس بين الدولتين (7% أعربوا عن معارضة ما) بينما في استطلاع المعهد الدولي للسلام (IPI) أعرب 52%من العينة الفلسطينية عن معارضة هذا الحل. في استطلاع AWRAD عارض 18% من العينة تسوية المشاكل السياسية من خلال إعادة أغلبها لمناطق الدولة الفلسطينية وقلة لأراضي إسرائيل (4% أعربوا عن معارضة ما)، وذلك في مقابل 27% عارضوا ذلك في استطلاع «المعهد الدولي للسلام» (عام 2009) ـ هذه النتائج لا تتناسب مع النسبة العالية من معارضي هذه التسوية بالنسبة لحق عودة اللاجئين، والذي وجد في الاستطلاع الإسرائيلي الفلسطيني المشترك الوارد أعلاه (Shamir & Shikaki, 2009, JIPP).

على عكس المعطيات السابقة، التي استخرجت من النماذج الممثلة لكل الجماهير الفلسطينية، أظهر بحث جامعي أجرى لقاءات مع فلسطينيين في (14 جامعة في الضفة الغربية وغزة في مايو 2006)، أن أكثر من 50% من هذه العينة عارضوا بصورة مطلقة أي تسوية بشأن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وعن السيادة الفلسطينية على القدس. في إطار هذا البحث تمت أيضًا مقابلة لاجئين فلسطينيين بين سكان مخيمات اللاجئين في السلطة الفلسطينية. أكثر من 80% من العينة في هذه المخيمات أعربوا عن معارضتهم المطلقة لأي تسوية في موضوع حق عودة اللاجئين (Ginges .Atran, Medin & Shikaki, 2007).

يمكن أن نفهم من هذه المقتطفات التي أوردناها من المعطيات أن جزءًا رئيسيًا من المواطنين اليهود في إسرائيل ومواطني السلطة الفلسطينية، يعارضون بصورة

قاطعة أي تسوية للمشاكل الرئيسية في الصراع (وبالطبع هناك فروق ملموسة في نسبة المعارضين للتسويات في المشاكل الرئيسية المختلفة). وبهذا تشكل الجماهير من كلا الجانبين مجموعة ضغط لها تأثير بالغ على أي محاولة لدفع عملية سياسية لتسوية الخلاف. إضافة إلى ذلك، الاستطلاعات التي اقتبست لا تشكل منظورًا كافيًا لوجود الحظر المطلق على تسوية في المشاكل الرئيسية، وفقًا لتعريفات «القيمة المحمية». هذا بسبب أسلوب القياس الشائع في الاستطلاعات لمعرفة سمات موقف الجمهور في مشاكل سياسية ـ وهو أسلوب يعتمد على وصف المواقف مبعثرة على طول سلم رقمي يعكس درجة معارضة أو تأييد التسوية (أطراف السلم تمثل الموقف الأكثر تطرفًا، الذي يتطلب أو يرفض السياسات المطروحة). لا تعكس هذه الأداة القياسية التفرقة المطروحة في قلب هذا الفصل، التي تزعم أن مواقف معارضي التسوية في مشاكل الصراع الرئيسية، لا تختلف عن بعضها إلا بالتطرق لقوة المعارضة المعرب عنها ـ وهي تفرقة كمية كاملة ـ وإنما أيضًا تفرقة جوهرية بين نوعين مختلفين من معارضة تسوية المشاكل الرئيسية في الصراع: المعارضة المطلقة والمعارضة غير المطلقة للتسوية.

أنماط معارضة التسوية في مشاكل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الرئيسية

تتناول أغلب البحوث التي تمت حتى الآن عن الموانع النفسية التي تواجه تسوية الصراعات وصف التحولات الشعورية، والرؤى والمعارف المشتركة بين غالبية أعضاء الأطراف المتورطة في الصراع، والتي تؤدي إلى رؤية أحادية ومتعنتة للصراع برمته. يطرح مفهوم «القيمة المحمية» إطارا لتحليل المعارضة الجماهيرية للتسويات في مشاكل الصراع الرئيسية التي تتركز في الفروق بين الموانع النفسية للتسوية التي تتسم بها قطاعات مختلفة بين الجماهير، والتطرق للتسوية في مشاكل معينة.

وفقًا لهذا المنطلق يمكن أن نقسم معارضة تسوية المشاكل الرئيسية في الصراع إلى نوعين: معارضة مطلقة للتسوية، نابعة من التمسك بقيم محمية بشأن المشاكل الرئيسية في الصراع، ومعارضة ليست مطلقة للتسوية، تحركها حسابات

الفائدة التي تعتمد على المصالح. وبعد ذلك يتأسس الزعم على فروق جوهرية تفرق بين معارضة التسوية من جانب هؤلاء الأشخاص الذين لديهم «قيم محمية» بالنسبة للمشاكل الرئيسية في الصراع ـ ولذلك فإنهم يستبعدون أنفسهم من المفاوضات بشأنها ـ وبين معارضة التسوية من جانب الأشخاص الذين يعتبرون المشاكل الرئيسية مصالح هامة، لكنهم مستعدون لدراسة تسويتها في الظروف التي تؤدي التسوية فيها إلى مكسب ملموس أو تمنع ضررًا بالغًا.

يختلف اقتراح تحليل معارضة التسوية في مشاكل الصراع الرئيسية، اعتمادًا على المستويين المذكورين أعلاه، عن المتغيرات الشائعة في تحليل معارضات عملية السلام (تتخللها ـ مواقف سياسية وأيديولوجية عن التواصل بين اليسار واليمين ـ الحمائم والصقور، ودرجة التدين) في عدة سمات رئيسية. **أولا**، المتغيرات الشائعة في تحليل الرأي العام في الموضوعات المتعلقة بالصراع هي متغيرات ديموجرافية تتعلق بالجماعات الاجتماعية التي تنتمي إليها عينة الاستطلاع، وذلك في مقابل التركيز على المتغيرات النفسية في التصنيف المقترح. خاصة، أن التصنيف المقترح يركز على تحليل رد الفعل الشعوري والإجراءات المعرفية المتفردة للمشاكل التي تعتبر في نظر جزء من الجمهور مرتبطة بموضوعات قيمية، أخلاقية وهوياتية وبآثارها السياسية ـ الديبلوماسية.

ثانيًا، في الوقت الذي نجد فيه المتغيرات الشائعة في بحث الرأي العام بالنسبة لمشاكل عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية تتطرق للنظرية الأيديولوجية الواسعة للصراع، نجد أن التقسيم المقترح يتيح التركيز في تحليل موانع التسوية، التي تتسم بها المشاكل التي تعتبر قيمًا محمية من موضوعات الخلافات الأخرى[٥٥].

(٥٥) نظرًا لأن هذا التوجه التحليلي يركز على المعنى الذي يرجعه الإنسان لمشكلة معينة، فليس بالضرورة أن الإنسان الذي يعرف وضع القيمة المحمية لمشكلة رئيسية ما، أن يسحب هذا الوضع أيضًا على مشاكل رئيسية أخرى. على سبيل المثال، يمكن أن يعتبر الإنسان مشكلة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ترتبط بقيمة محمية، ويعارض تسويتها معارضة مطلقة، وفي المقابل يعارض معارضة غير مطلقة التسوية في مشاكل القدس والحدود، أو حتى يؤيد هذه التسويات.

إضافة إلى ذلك، تصنيف مواقف الأشخاص بالنسبة للمشاكل الرئيسية إلى مستويي معارضة للتسوية لا يتطابق تطابقًا كاملًا مع الأساليب الأخرى لتصنيف المواقف السياسية والأيديولوجية بالنسبة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني (يسار ـ يمين أو علمانيين ـ دينيين) صحيح إن المعارضة المطلقة للتسوية أكثر شيوعًا في القطاعات الدينية والمتشددة، لكنها يمكن أيضًا أن تجتاز معسكرات سياسية وديموغرافية.

على سبيل المثال، بالنسبة لمشكلة اللاجئين نجد أن نسبة كبيرة من المعارضين للتسوية معارضة مطلقة، كانوا علمانيين ويعتبرون من الوسط واليسار السياسي ـ الديبلوماسي، وبالفعل لا يوجد فارق بين درجة التدين أو الموقف السياسي للعينة المعارضة لهذه التسوية معارضة مطلقة، وأولئك الذين يعارضون التسوية معارضة غير مطلقة (Landman, 2009).

وبهذا تقدم التفرقة بين نوعي معارضة التسوية قيمة مضافة لتوضيح تنوعات معارضة عملية السلام، وذلك بخلاف المتغيرات الشائعة في تحليلات المواقف السياسية لدى الجمهور.

وصلنا هنا إلى المكان الذي نتحفظ فيه ونقول أن التقسيم الفج لنوعي المعارضة، لا يمكن أن يمثل مجمل مكونات الواقع، بل وحتى من المتوقع أن يوجد بالفعل مكونات كثيرة تتماس مع أنواع معارضة في رؤى الأفراد والجماعات.

إضافة إلى ذلك، كإطار تحليلي، يتيح هذا التقسيم تحديد ووصف تشعبات مختلفة في معارضة عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وتحديد الموانع النفسية المتفردة التي تواجه تسوية الخلاف والمتعلقة بكل تشعب، وبالتالي أهميته.

ما الذي يميز معارضة تسوية المشاكل الرئيسية التي تعتبر قيمًا محمية؟ نتائج بحث بين الجمهور اليهودي في إسرائيل[٥٦].

هل يمكن أن تطبق أيضًا أنماط رد الفعل الموصوفة في الأدبيات النفسية للصفقات المرتبطة بالتسوية في القيم المحمية، على وصف أنماط رد الفعل على اتفاقات السلام المحتملة بين الجمهور الإسرائيلي؟

للرد على هذا السؤال تم إعداد بحث قارن بين أنماط رد الفعل لدى معارضي المشاكل الرئيسية في الصراع معارضة مطلقة (الذين وافقوا على جملة «لا يجب إتاحة ذلك بأي حال من الأحوال» بالنسبة لتسوية في إحدى المشاكل الرئيسية) وبين رد فعل المعارضي التسويات معارضة غير مطلقة يجب إتاحة ذلك فقط في الحالات المتطرفة التي يؤدي فيها ذلك إلى مكسب كبير، أو يحول دون حدوث ضرر (Landman, 2009).

ولكي ندرس تقسيم نوعي رد فعل التسوية بين الجماهير العريضة، ولكي نتجنب إرجاع الظاهرة فقط إلى جماعات يمينية متطرفة، تم البحث بين جماعات ذات تنوع من السمات الديموغرافية والسياسية وبخاصة بين التلاميذ والمعلمين في مؤسسات التعليم المختلفة: الجامعات، والمدارس المتوسطة ومدارس الإعداد قبل العسكرية.

أظهرت نتائج البحث أن سمات نفسية معينة لردود الفعل على التسوية كانت مشتركة بين كل المعارضين لها، بينما نجد أن السمات الأخرى، التي تتلاءم مع

(٥٦) لأسباب ترجع إلى المعطيات المتاحة، يركز هذا الفصل على وصف الفروق بين أنماط معارضة التسوية بين الجمهور اليهودي في إسرائيل، لكن يمكن التكهن (ولا بد من دراسة ذلك في بحث مستقبلي) بأنه يمكن العثور على نتائج مشابهة بين الجمهور الفلسطيني.

الموصوف في الأدب النظري، انفرد بها المعارضون المطلقون للتسوية في مشاكل الصراع الرئيسية[٥٧].

إضافة إلى ذلك، أن نسبة من يتمسكون بقيمة محمية من بين العينة، تغيرت فعلًا من مشكلة رئيسية واحدة إلى أخرى[٥٨]، لكن سمات المعارضة التي اتسم بها أصحاب القيمة المحمية بالنسبة للتسوية، كانت متشابهة في عرض المشاكل الثلاث الرئيسية التي فحصت، كما سنوردها تفصيلًا فيما يلي.

جذور معارضة التسوية ـ الاعتبارات الموجهة في تقييم اتفاقات السلام: حينما سئل المعارضون للتسوية عن الاعتبارات السياسية التي علقوا عليها أهمية أثناء تقييم اقتراحات اتفاق السلام الذي يتضمن تسوية المشاكل الرئيسية المعنية، أعربوا عن موافقة جارفة بالنسبة لأهمية آثار التسوية العالية على أمن إسرائيل ومواطنيها كاعتبار رئيسي في الحكم وفي تقييم الاتفاق المقترح. صحيح أنه يوجد هنا اتفاق عالٍ بالنسبة لأهمية الخوف من أن يشكل التنازل في المشكلة سابقة لمطالب أخرى من جانب الخصم، واعتبارًا حاسمًا في مسألة هل يؤيد اتفاق سلام كهذا أم غيره تعمل في هذه الاعتبارات بإسهاب أيضًا النظريات التي تتعلق بالموانع الاستراتيجية الرئيسية التي تعوق تسوية الخلافات الدولية، على سبيل المثال (Toft, 2003).

(٥٧) تأثير انتماء العينة لأحد نوعي معارضة التسوية، فصلت من خلال تقنية إحصائية عن تأثير موقفه السياسي (يمين ـ يسار) ودرجة تدينه على سمات رده على التسوية. لذلك، فإن كل السمات المعروضة فيما يلي تصف القيمة المتفردة للتقسيم إلى نوعي معارضة في التنبؤ بصورة رد فعل الإنسان على التسوية، بما يتجاوز القدرة على التنبؤ برد الفعل من خلال موقفه السياسي أو درجة تدينه. وأيضًا فإن النتائج المعروضة كررت بصورة دائمة المشاكل الثلاث الرئيسية، دون ارتباط بمضمون المشكلة المختارة.

(٥٨) من خلال العينة المفحوصة في البحث المعروض، والتي لا تعد عينة ممثلة للجمهور الإسرائيلي، وجد 13٪ ذوي قيمة محمية بالنشبة لتسوية مشكلة حدود البلاد و42٪ حظروا أي تسوية بالنسبة للمناطق المقدسة في القدس، و22٪ عارضوا بصورة مطلقة أي تسوية في موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

ومن ناحية أخرى، في التخبطات حول تأييد هذا الاتفاق أو ذاك للسلام، أرجع المعارضون للتسوية معارضة مطلقة، أهمية عليا جدًا لتعريف التسوية كمشكلة رئيسية دقيقة باعتبارها تنازلاً عن حق قومي أو عن رمز رئيسي في هويتهم القومية. بمعنى أنه يبدو أن مجمل معارضي التسوية في المشاكل الرئيسية، قلقون من قدرة الاتفاق على الحفاظ على مصالح فائدة رئيسية للمجموعة، لكن فقط معارضي التسوية معارضة مطلقة يعتبرونها ظلمًا رمزيًا منتهكًا للحقوق. ووفقًا لذلك وجد أن مجموعة المعارضين للتسوية معارضة مطلقة ـ وليسوا المعارضين الآخرين لها ـ أيدوا إعلان أن التسوية هي عمل غير عادل ويتعارض مع قيم أساسية جوهرية. وادعوا أيضًا أن كل أنسان يجب أن يعمل ضد هذه التسوية، دون ارتباط بموقفه الشخصي. بمعنى أن معارضة التسوية تعتبر في نظرهم مبدأً قيميًا ملزمًا.

- **رد الفعل الشعوري على التسوية:** في الوقت الذي نجد فيه أن الإحساس بالخوف، والتوتر والخشية من التوقيع على اتفاق التسوية كان قاسمًا مشتركًا بين المعارضين في الجماعتين معًا، تجاوب المعارضون فقط بصورة مطلقة مع التسوية بردود فعل شعورية قوية من الغضب والحزن والعصبية والقلق، سواء تجاه التسوية ذاتها أو تجاه من يؤيدون هذه التسوية. وبما يتلاءم مع النمط المسمى الغضب الأخلاقي «Tetlock et al2000» عبر عن مشاعر الغضب بل وحتى الاحتقار تجاه هؤلاء المؤيدين. وبالفعل فإن البحث النفسي يدل فعلًا على أن الغضب يثار بصورة عامة في الأوضاع التي تعتبر غير مبررة، حينما تكون هوية عوامل الظلم معروفة، ويثار التطلع للعمل على رفعه. يضاف إلى ذلك، أن الخوف والتوتر يعدان مشاعر تثار في أوضاع مهددة، حينما يشعر الإنسان أنه لا يستطيع التعامل مع العنصر المهدد (Huddy, Feldman & Cassese, Halperin, 2008 b2 007) وهي علاقات تنعكس أيضًا في النتائج التي وصفت أعلاه، عن السمات التي تميز بين الجماعات المعارضة للتسوية.

- **هل يؤدي «اتفاق جذاب» إلى تقليل معارضة التسوية؟** حينما كانت معارضة التسوية في المشاكل الرئيسية مطلوبة للتطرق للمبادئ الموجهة لهم في تقييم اقتراحات التسوية في عملية السلام، وجدت فروق جوهرية بين المبادئ ذات الصلة لدى جماعتي المعارضة: ادعى المعارضون معارضة غير مطلقة أنهم يتأثرون في تقييمهم لاقتراح التسوية بالضمانات التي تضمن تنفيذ الاتفاق، وأن معارضتهم للاتفاق تقل كلما قلت التنازلات المطلوبة. وفي المقابل، تعامل المعارضون للتسوية معارضة مطلقة مع هذه المبادئ على أنها ذات صلة أقل بتقييم مقترحات التسوية وأعربوا عن قوة معارضة مماثلة للتنازل كبيرًا كان أم صغيرًا. وليس هذا فقط: لقد رفض المعارضون معارضة مطلقة تأييد أي تنازل في المشكلة المحمية بالنسبة لهم، حتى إذا أدت معارضة الاتفاق إلى إحداث ضرر كبير بمفاهيم النتيجة (وبهذا عكسوا اتجاهًا إلى عدم فعل كبير). على سبيل المثال، رفض المعارضون معارضة مطلقة اقتراح إخلاء مستوطنات في الضفة الغربية في مقابل التوسع (أكبر في مساحة) في المستوطنات «الراسخة». وهذه النتيجة لها صلة بتوقع معارضة الاتفاقات المطروحة بين الحكومة وقيادة المستوطنين.

- **التعامل مع منافسين أيديولوجيين وسياسيين:** إذا اعتبر الناس مواقفهم وتقديراتهم السياسية أمورًا مقدسة وملزمة ومطلقة ـ فكيف يفسرون وجود رؤًى أخرى لدى خصومهم السياسيين؟ بالطبع، أحد السمات التي وجد لها علاقة بتقوية القيمة المحمية هو ميل المتمسكين بها إلى إبداء سمات سلبية (مثل اللاعقلانية واللاأخلاقية) والشعور بمشاعر سلبية قوية (مثل الغضب بل وحتى الاحتقار) تجاه «منافسيهم في القيم» المستعدين لتأييد التسوية في القيمة التي تعتبر محمية.

بل إن أصحاب القيمة المحمية عبروا عن تفضيل الحفاظ على الابتعاد الاجتماعي والمادي عن منافسيهم (Skitka et al., 2005; Tetlock et al., 2000) وبالفعل، يمكن

توقع أن يبحث أصحاب القيم المطلقة عن وسائل مختلفة لرفض شرعية الرؤى الأيديولوجية والسياسية المنافسة.

حينما تكون القيم المحمية رئيسية في الصراع الدولي، تكون هناك معانٍ مزدوجة للخصومة القيمية: في أحد المجالات تكون هناك خصومة داخلية بين مؤيدي التسوية مع معارضيها داخل كل مجتمع من المجتمعات المتداخلة في الصراع، وعلى نفس النمط صراع قيمى آخر. في مجال آخر يطلب من المتمسكين بالقيمة المحمية مواجهة وجود خصم قومي، يضع مزاعم موازية لحقه المطلق في نفس الموضوع محل الخلاف. كيف يوضح أصحاب القيم المحمية وجود اعتقاد مماثل (لكن عكسي) لدى الخصم؟ يمكن التكهن بأن أصحاب القيم المحمية سيجدون، على سبيل المثال، توضيحًا يدحض مزاعم الخصم بحق مماثل في الموضوع محل الخلاف، أو يوضحوا هذه الادعاءات بأنها ترجع إلى سبب «أدنى» للتبرير الأخلاقي الموجه لهم، مثل المصلحة المادية أو السياسية. ونظرا لأن سمات تعامل معارضي التسوية أمام كل خصم من الخصوم السياسيين ـ الأيديولوجيين، تعد عنصرًا رئيسيًا في منظومة العوامل المؤثرة على قدرة الزعماء على دفع اتجاهات السلام، فهناك أهمية سواء لتشكيلها أو للمقارنة بين مكونات رد الفعل في مجالي الخصومة، هذا في مواجهة ذاك.

أظهر البحث الذي ركز على رؤى الإسرائيليين بالنسبة لمشكلة السيادة على القدس، نتائج هامة من هذه المقارنة (Landman, 2009). طلب في البحث من العينة اليهودية- الإسرائيلية الإعراب عن موقف بشأن مدى شرعية، وأخلاقية وعدالة مواقف مختلفة في مشكلة السيادة على المدينة. أظهر البحث أن كل العينة، دون تفرقة بين مواقفهم السياسية، علقوا أهمية متساوية على شرعية وأخلاقية وعدالة المطلب الفلسطيني بالسيادة على القدس وجبل المكبر. هذه الشرعية كانت أيضًا عالية إلى حد ما في سلم تراوح بين 1 ـ الموقف عادل/ أخلاقي / شرعي، إلى 7 ـ الموقف

غير عادل/ وغير أخلاقي وغير شرعي - وكان متوسط الإجابات في منتصف السلم - 3.5 تقريبًا. في مقابل ذلك، حينما طلب من العينة التعامل مع مواقف جماعات سياسية إسرائيلية مؤيدة للتنازلات في القدس، رفض المعارضون معارضة مطلقة التسوية بصورة واضحة مشروعة وأخلاقية وعدالة التأييد الإسرائيلي للتسوية (متوسط 6 تقريبًا، بينما أشار 7 إلى عدم الشرعية، واللا عدالة واللا أخلاقية المطلقة)؛ وذلك على عكس معارضي التسوية معارضة غير مطلقة، الذين أرجعوا الشرعية والأخلاقية العالية للاستعداد لتأييد التسوية بين أفراد شعبيهم (متوسطات في المنطقة 3.5). أي أن معارضي التسوية في القدس معارضة مطلقة لم يختلفوا عن اليهود الإسرائيليين أصحاب المواقف الأخرى في درجة الشرعية والأخلاقية والعدالة التي أرجعوها إلى مطالبة الفلسطينيين بالقدس، لكنهم اختلفوا عن الإسرائيليين الآخرين في عدم الشرعية التي أرجعوها إلى جماعات سياسية من أفراد شعبهم الذين أيدوا التسوية حول مستقبل المدينة. إضافة إلى ذلك: أرجع المعارضون معارضة مطلقة للتسوية في مسألة القدس عدم شرعية ولا عدالة ولا أخلاقية عالية تفوق بكثير المطلب الفلسطيني بالسيادة على المدينة، أكثر من التأييد الإسرائيلي للتسوية فيما يتعلق بمستقبل القدس!

قد ترجع هذه الفجوة إلى أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يتعلق بالقيم التاريخية، والدينية والثقافية التي تحدد هوية الجماعة القومية وتعتبر ملزمة فقط لأفراد الجماعة (على عكس القيم المحمية الأخرى التي تعتبر عالمية، وسارية وملزمة لكل إنسان) لذلك قد يتوقع أصحاب القيم المحمية أن يشارك فرد الجماعة التي ينتمون إليها في الدفاع عن نفس رمز الهوية. وفي المقابل، موقف الخصم، الذي كونه خارج جماعة الانتماء، لا يتوقع منه من البداية أن يبدي تجاوبًا أو يؤيد منظومة القيم والرموز الجمعية، التي تعتبر أقل تهديدًا لهوية صاحب القيمة المحمية، وكذلك أيضًا شرعيتها وأخلاقيتها.

يدل وصف النتائج على أن مفهوم القيمة المحمية يتيح التمييز بين نوعين من أنواع السلوك في تسوية المشكلة الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: بينما نجد أن تقييم التسوية والحكم عليها بين معارضي التسوية معارضة غير مطلقة، يركز في إجابات الثمن والفائدة التي تتجسد في التسوية والخشية من الفائدة التي تتحقق من هذا الاتفاق ـ أي: بالحسابات الفعالة- اعتبر المعارضون معارضة مطلقة التسويات عبارة عن مشهد غير عادل وغير شرعي، وظلم أخلاقي لحقوق ورموز قومية يثير رد فعل شعوريًا قويًا لا يمكن تعويضه بالفائدة، أي القيمة ـ المحمية.

تشير هذه النتائج إلى أن معارضي التسوية معارضة مطلقة لا يشكلون فقط قطبًا متطرفًا في قوة معارضة التسوية في مشاكل الصراع الرئيسية، وإنما يتسمون أيضًا بخطاب مدروس بصورة جوهرية في ردهم على التسوية، ويمكن وصفه بأنه معارضة للتسوية في قيم محمية.

وننتقل الآن إلى السؤال الرئيسي: هل يمكن لهذا التمييز أن يساعد في عملية تسوية الصراع؟ وكيف؟

كيف يمكن لمفهوم «القيمة المحمية» أن يساعد في وضع استراتيجية لتقليل معارضة تسوية المشاكل الرئيسية في الصراع؟

في أغلب الأحوال يركز المعنيون بالتعامل مع المعارضة العامة لدفع عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية،على الأقل فيما يتعلق بالمجتمع الإسرائيلي، في وضع مخطط اتفاق «أيديولوجي»: تقليص كبير قدر الإمكان على التنازلات المطلوبة، والحد الأقصى من المصالح الإسرائيلية (يتوسطها القلق على الأمن الشخصي والجمعي) وتقديم ضمانات لتنفيذ الشروط التي ستحدد في اتفاق السلام. وهناك مناقشات مثيرة تتناول هذه المسألة: أي عملية للتصديق على اتفاق السلام يمكن أن تساعد

في شرعيته؟ هل يزيد الاستفتاء من مشاعر الجماهير بأن التوقيع على الاتفاق هو عملية سليمة؟ أم يكفي عملية منظمة لتصديق برلماني؟

تدل الادعاءات الواردة في هذا الفصل على أن جمهور معارضة لا بأس به في إسرائيل يعتقد أن التنفيذ الكامل لهذه المبادئ، التي يبذل فيها جهدًا بالغًا سواء من جانب شخصيات عامة في المجتمعات التي تعيش الصراع أو من جانب المجتمع الدولي، لا تحيد معارضة التسوية.

يعتبر خطاب «المعارضة القيمية» لتسوية المشاكل الرئيسية في الصراع، سواء في نظر المؤسسات في إسرائيل أو في نظر العالم، خطابًا هامشيًا ومتطرفًا وغير جوهري من حيث قدرته على عرقلة التسويات السياسية. لكن النتائج التي أوردناها هنا تدل على أن هذا خطاب جوهري، ويجب أن نعتد بأهميته وآرائه ومواقفه ويوضع في الاعتبار في أي عملية تتطلب تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بموافقة عريضة وثابتة قدر الإمكان. واعتمادًا على الفروق النظرية التي عرضت هنا، سنقترح فيما يلي عدة أدوات يمكن المساعدة بها في تقليص معارضة التسوية بين أصحاب القيم المحمية، وفقًا لنظرتهم المتفردة لها.

هل توجد صفقات مشروعة في القيم المحمية ؟ صفقات «مخلطة» و«صفقات نقية»

ما هي أنواع الصفقات والاتفاقات التي يمكن أن تؤدي إلى تليين معارضة الأشخاص للتسوية في الموضوع الذي يبدو بالنسبة لهم جوهريا؟ الإجابة الشائعة في الأدبيات النظرية والعملية التي تتناول المفاوضات، هي زيادة التعويض الذي يتم الحصول عليه في مقابل التنازل، وفقًا لأهمية الموضوع المضحى به. فهل عرض تعويض كبير بصفة خاصة يمكن أن يشجع الاتفاق على تسوية مشاكل رئيسية في الصراع؟ يظهر البحث الذي درس هذه المسألة بين الجماعات المتداخلة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أنه بين اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين الذين لم

يعربوا عن موقف محمى للتسوية، يرفع التعويض جدًا (في صورة منحة مالية ضخمة للدولة أو خدمات لمواطنيها) من نسب تأييد اتفاق التسوية.

في مقابل ذلك، لم يؤد وعد التعويض المادي الضخم إلى ارتفاع تأييد الاتفاق لدى اليهود والفلسطينيين الذين أعربوا عن معارضة مطلقة للتسوية في مشاكل الصراع الرئيسية، وإنما زاد أيضًا من معارضته وحفز الاستعداد لتأييد عمليات العنف ضد تحقيقه (Ginges et al2007) بمعنى، أن زيادة الحافز المادي ـ الفائدي في مقابل تسوية في قيمة محمية، حظى برؤية عكسية للرؤية المطلوبة ـ حيث زاد العرض من غضب أصحاب القيم المحمية، الذين اعتبروه محاولة «لشراء قيمهم». ونظرا لأن استراتيجية التعويض المادي هي بديل شائع في مناقشات حل مشاكل مثل حق العودة للاجئين الفلسطينيين أو إخلاء المستوطنات، فهذه نتائج جوهرية لرسم الاتفاق في موضوعات الخلاف الرئيسية.

يمكن تفسير المعارضة المطلقة للاتفاقات القائمة على التعويض المادي بمفاهيم القيمة المحمية من خلال تعريفها «كصفقات طابو» (taboo trade-offs) صفقات أو اتفاقات يضحى فيها بالقيمة المقدسة في مقابل تعويض يومي (Fiske & Tetlock, 1997) ومجرد الخلط بين المقدس والعلماني ـ حساب تكلفة القيمة الأخلاقية بمفاهيم السوق ـ يثير رد فعل شديدًا ضد الاتفاق. وتعرض النظرية أنه في مقابل الطابو الذي انطبق على «الصفقات المختلطة» من هذا النوع، تعتبر «الصفقات النقية» التي لا تخلط بين متناقضات، صفقات ـ بديلة مشروعة. يعرض بصورة خاصة نوعين من الصفقات النقية. الأولى هي «الصفقات التقليدية» (routin trade ـ offs) والتي تكون الاتفاقات فيها ثروة مادية أو فائدة مستبدلة بثروة مادية أخرى. وهذه هي صفقات ـ بديلة يفعلها الإنسان يوميًا في كثير من مجالات الحياة. والنوع الثاني من الصفقات النقية يسمى «الصفقات المأساوية» (tragic trade-offs) يطلب فيها من المتلقي الحسم بين قيمتين محميتين لا يمكن تنفيذهما في وقت واحد. على سبيل المثال

الصفقة المأساوية هي المعضلة الطبية في هل ننقذ حياة هذا المريض أم حياة مريض آخر، حينما يكون هناك عجز في أعضاء الزراعة؟ أو الحسم في موضوع إطلاق سراح مخربين قتلة من أجل إنقاذ حياة أسير؟ بل وحتى قاعدة «إنقاذ حياة يتجاوز السبت» (انتهاك حرمة يوم السبت من أجل إنقاذ نفس يهودية ـ المترجم)، التي تعكس الصدام بين قيمتين محميتين. إن قرار تسليم قيمة محمية واحدة من أجل إنقاذ قيمة محمية أخرى، أو ربح في مثل هذه القيمة المحمية، يثير معارضة أقل وتعاطفًا بالغًا يفوق الصفقات التي يكون فيها مقابل التنازل في القيمة المحمية تنازلا ماديًا. وتفسر أكبر شرعية تنسب «للصفقة المأساوية» بكونها «صفقة نقية» تحدث داخل «المنطقة الأخلاقية» ولا تتجاوز حدود الحظر بين المقدس والعلماني ـ وبين القيم والمصالح (Tetlock. 2003; Tetlock et al,2000).

ونفهم من ذلك أن أحد المفاتيح التي يمكن أن تقلل معارضة التسوية في القيم المحمية، هو استبدال صفقات طابو بصفقات نقية. وبالطبع، هناك استراتيجيتان محتملتان لذلك: تشكيل الاتفاق كصفقة مأساوية، تعرض استبدال بين قيم محمية أو ترجمة الاتفاق إلى «صفقة تقليدية»، تعرض تبادل بين المصالح الفائدية. وفيما يلي تفصيل البدائل الممكنة لكل استراتيجية من الاستراتيجيات بشأن المشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويقترح بعدها طريقًا وسطًا يتوسط بينهما.

صفقات «مأساوية» في القيم المحمية: صياغتان

صفقة «مأساوية» الصيغة الأولى: تنازل عن القيمة المحمية في مقابل تنازل الخصم عن قيمة محمية تخصه. بالطبع، فإن الصفقة المأساوية تستبدل القيمة المحمية بقيمة محمية أخرى. التطبيق الأول الذي يقترح لهذا المبدأ بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو في إطار المفاوضات الدولية نفسها: صفقة «مأساوية»

في هذه المفاوضات، تكون اتفاقًا إسرائيليًا ـ فلسطينيًا يكافأ فيها كل طرف عن تنازله الرمزي عن قيمته المحمية، بتنازل من الطرف الثاني عن إحدى قيمه المحمية. على سبيل المثال، اتفاق سلام تتنازل فيه إسرائيل عن السيادة على جبل المكبر، تكافأ عنه بتنازل فلسطيني عن المطالبة بتنفيذ حق العودة. يجب أن يبرز بعدان رئيسيان في الصفقة في خطابات الزعماء وفي وسائل الإعلام، من أجل أن تتموضع في نظر الجماهير «كصفقة مأساوية». **أولا**، التأكيد على التضحية الملموسة تاريخيًا التي يضحي بها كل طرف في الصفقة. أي، إبراز حقيقة أن الخصم أيضًا يضحي بتضحية كبيرة بقيمة رئيسية محمية من أجل الاتفاق. **ثانيًا**، تأكيد الربح القيمي ـ الرمزي الملموس، الذي يتم الحصول عليه في مقابل التنازل عن القيمة المحمية (النموذج أعلاه: إبقاء الأغلبية اليهودية في إسرائيل). تتنبأ الأدبيات السيكولوجية بأن هذا النوع من الاتفاق يؤدي إلى تقليص المعارضة العامة للتنازلات المضمنة فيه وإن كان مفهومًا أنه لكي يتم التوصل إلى اتفاق كهذا لا بد من توافر ظروف أخرى، مثل النضج السياسي والجماهيري وسياق دولي محفز.

الصفقة المأساوية ـ الصياغة الثانية: التنازل عن القيمة المحمية من أجل «إنقاذ» قيمة محمية أخرى ـ وإغلاق التسوية كمعضلة قيمية قومية. أحد الخواص التي يتسم بها من يتمسكون بالقيم المحمية هي الميل إلى التنكر لاحتمالات وجود صراع أو تناقض بين هذه القيم، خشية من صعوبة التعامل مع الحسم بين الموضوعين اللذين يعتبران لهما أهمية لانهائية ومطلقة (Tetlock, Peterson & Lerner, 1996) إضافة إلى ذلك، أظهرت الأبحاث التي عرضت على العينة المعضلات التي تبرز الصدام بين قيمتين عرفتا بأنهما محميتان، أن الاستعداد للتسوية زاد حينما طرحت القيمة في سياق التحدي (Baron & Leshner, 2000).

يشيع مصطلح «تأطير» (framing) في علم النفس ويتطرق لإمكانية إبراز مناظير مختلفة في وصف وضع أو مشكلة، بصورة تؤثر على فهمها، وتقييمها وتفسيرها

من خلال المتلقي. (Entmann, 1993: 52). إذا كان مفتاح تقليص معارضة التسوية بقيمة محمية يكمن في تعريف الصفقة كمعضلة توائم بين قيمتين محميتين، ففي هذه الحالة يؤدي تأطير الاتفاق كمستوى للتناقض بين قيم محمية لنفس الجماعة، إلى تقليص معارضتها.

مثلت هذه الظاهرة في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في البحث الذي عرض مؤخرًا لليهود الإسرائيليين فقرة قصيرة تتناول الادعاء أنه إذا لم يسوِّ الصراع قريبًا في إطار حل الدولتين لشعبين ـ فمن المتوقع ضغط دولي يؤدي إلى تطبيق حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، مما يعني نهاية طابع إسرائيل كدولة يهودية.

أبدى الإسرائيليون الذين تعرضوا لهذه الفقرة استعدادًا أكبر للتسويات في مسائل الصراع الرئيسية، في مقابل الإسرائيليين الذين عرضت عليهم فقرة محايدة تتناول تاريخ الصراع. هذا التأطير لمعارضة التسوية الإقليمية كفعل يمكن أن يؤدي إلى المساس بقيمة رئيسية أخرى ـ الطابع اليهودي لدولة إسرائيل ـ أدى أيضًا بالعينة ذات المواقف اليمينية المتطرفة إلى تليين معارضتهم للتسوية (Gayer, Landman, Halperin & Bar-Tal, 2009).

هل يمكن أن يتأتى هذا التأثير أيضًا من خارج حدود الاستبيان العلمي؟ قد تكون التحولات التي حدثت في رؤى زعماء متشددين واضحين ـ إريك شارون وإيهود ولمرت وتسيفي ليفني ـ نموذجًا داعمًا لذلك. لقد أوضح ثلاثتهم للجمهور تراجعهم عن معارضتهم المطلقة عبر السنين لتسوية إقليمية في فلسطين، من خلال إدراك أن المعارضة المطلقة تؤدي إلى الإضرار بقيمة محمية أخرى يشترك فيها ثلاثتهم ـ الحفاظ على غالبية يهودية في دولة إسرائيل. هذا الصدام القيمي يظهر أيضًا في خطوط البرنامج الرئيسية لحزب «كاديما» لانتخابات الكنيست عام 2009 المعروض في موقع الحركة (http://politic.co.il/kadima/kadima-manifesto-.html).

- الشعب الإسرائيلي له حقوق قومية تاريخية في فلسطين كلها.
- من أجل تنفيذ الهدف الأسمى ـ السيادة اليهودية في دولة ديموقراطية تعد وطنًا قوميًا آمنًا للشعب اليهودي في فلسطين ـ لا بد من وجود أغلبية يهودية في دولة إسرائيل.
- الحسم بين الرغبة في تمكين كل يهودي من الإقامة في كل أنحاء فلسطين وبين وجود دولة إسرائيل كوطن قومي يهودي يتطلب تنازلًا عن جزء من فلسطين.
- التنازل عن جزء من فلسطين لا يعد تنازلًا أيديولوجيًا وإنما هو تنفيذ للأيديولوجية التي تسعى إلى ضمان وجود دولة يهودية وديموقراطية في فلسطين.

هذا التأطير لسياسة تأييد التسوية على الأرض كوسيلة للحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، ساعد في جعل «كاديما» أكبر حزب في إسرائيل في المعارك الانتخابية الأخيرة. وهكذا، نرى أن التأطير (في وسائل الإعلام، وفي الخطب السياسية والبرامج الانتخابية)الذي يؤكد على الصراع بين قيم محمية لإنسان أو جماعة اجتماعية، يمكن أن يساهم في تقليص معارضة التسوية فيها، حتى بين معارضيها المطلقين.

«الصفقات التقليدية» في القيم المطلقة ـ كسر طابو

المشكلة المحمية

تعريف قيمة أو ممتلكات مادية (مثل الأرض أو موقع تاريخي) بأنها ذات وضع محمي يحظر تقسيمه، يتعلق بإيجاد ربط اجتماعي ـ ثقافي بين الثروة الملموسة والقيمة المجردة أيًا كانت، أي: إيجاد رمز (Albin, 1991; Azar, 1985; Hassner, 2003; Skitka, 2002) هذه عملية ثقافية ـ اجتماعية متواصلة، تتضمن أيضًا تعيين الحدود المادية للثروة

المعرفة بأنها محمية. ومن هنا ينبع اتجاه اجتماعي ثقافي عكسي، يضعف من الجمع بين القيمة المحمية والرمز الملموس، أو يعيد تعريف حدود الثروة الملموسة المحمية في إطار أكثر تقلصًا، يتيح التعامل مع الثروة الملموسة على أنها ثروة قابلة للمساومة، ويفتح مجالًا جديدًا للبدائل الخلاقة لتسوية الخلاف. ويوجد طريقان يمكن أن يساعدا في دفع هذا الاتجاه، وكسر طابو حظر التسوية في مشكلة ملموسة.

الطريق الثالث: إزالة غموض المشكلة العضوية. وسيلتان رئيسيتان يمكن أن تساهما في نزع الأغلفة الصوفية عن مشاكل الخلافات المحسوس. الوسيلة الأولى هي تحديد سوابق واقعية: خلق حقائق واقعية تخرج أجزاء من الرمز الطبيعي من المجال المعرف بأنه «محمي»، وتقديم إثبات فعلي بإمكانية استمرار وجود القيمة المجردة أيضًا بدون وجود الرمز الملموس أو ملكيته (بمثابة تنفيذ «لا يقبله عقل»). على سبيل المثال: الانسحاب من المناطق على الرغم من المعارضة العامة لذلك، نموذج الانسحاب من سيناء الذي حيد بمرور الوقت الوضع المحمي الذي نسبه جزء من الإسرائيليين لشبه جزيرة سيناء والاستيطان فيها.

الوسيلة الثانية لإزالة الغموض في المشكلة الملموسة هو خلق «سابقة افتراضية» للتسوية في المشكلة - أي: إدخال أفكار إلى الخطاب العام عن بدائل للتسوية بنفس القيمة. يمكن أن تدخل أفكار كهذه عن التسويات المحتملة في القيم المحمية، في الخطاب من خلال نشرات منظمات السلام، ومؤسسات أكاديمية أو أمنية، بل وأيضًا من خلال الإعلام. وهذه عملية تدريجية ومستمرة، يمكن أن تصطدم في بدايتها بعائق عام مطلق، لكن في كثير من الحالات عبر التاريخ تستوعب الأفكار كجزء من الخطاب العام المشروع بل وحتى يتبناها الزعماء (Bar-Tal, Landman, Magal & Rosler: 2009). نموذج هذا الاتجاه هو اتجاه الارتفاع في نسب المؤيدين للتنازلات في القدس منذ أن طرح إيهود باراك بصفته رئيس الوزراء، اقتراح تنازلات كبيرة في المدينة، في مؤتمر كامب دافيد عام 2000. اتخذ هذا

الاقتراح في البداية كقرار قنبلة أثار أصداء معارضة كثيرة. لكن بعد المناقشة العامة والأكاديمية التي أثيرت حول الموضوع الذي اعتبر حتى ذلك الوقت طابو مطلقًا في المفاوضات، جعلت تفاصيل التسوية في القدس وأبعادها موضوعًا شائعًا ومشروعًا في الخطاب العام، وبالتدريج أمكن ملاحظة ارتفاع في تأييده في استطلاعات الرأي العام في إسرائيل كلاين (Ben Meir & Shaked, 2007: 57; 57 :2001: 56-).

ويمكن أن نفهم من هذا النموذج قدرة الخطاب الإعلامي والسياسي على إعادة رسم حدود الرمز المقدس: أدى الخطاب الإعلامي عن التسوية في القدس إلى تفتيت النظرة «المقدسة» للقدس كصعوبة واحدة في الخطاب العام، وفي ترسيخ التفرقة بين مناطق مختلفة داخل الرمز المسمى «الحوض المقدس» (أو «التاريخي») كموضوعات ذات أهمية فارقة في المفاوضات لفيدوت (2007); كلاين: (2001). تفكيك المشكلة إلى مكوناتها وتصنيف المكونات وفقًا لأهميتها، تكتيك معمول به في المفاوضات والإعداد لها، واستعانت به أيضًا في سياق المشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني معاهد الأبحاث وجهات أخرى تقدم المشورة للسياسيين في إسرائيل، وكذلك أيضًا السياسيون أنفسهم. على سبيل المثال، يصف جلعاد شير المناقشة التي تمت بين أعضاء الوفد الإسرائيلي في مؤتمر كامب دافيد عام 2000 في محاولة» لتقشير الطبقات الخارجية «لبصلة» القدس وتحديد الأساس، «القدس لنا»، ونحن في الحقيقة لا نريد تقسيمها (Sher2008: 310-311) أي، المناقشة التي تهدف إلى تعيين» الخطوط الحمراء الحقيقية» للمفاوضات.

صحيح أن هذه الرؤية التحليلية، التي تتيح تغيير الخطاب الأسطوري العاطفي عن المشاكل محل الخلاف بخطاب عقلاني، شائعة في بيئة واضعي السياسات، لكنها نادرة نسبيًا في أعمال الجهات المشتغلة بإعداد الرأي العام في إسرائيل لاتفاق سلام محتمل. أحد نماذج هذا النشاط هو الإعلام الذي يقوم به منتدى «عير عميم» (من خلال لقاءات وجولات وندوات إلخ) من أجل عرض الفصل السائد في

المنطقة بين شرق القدس وغربها على الجمهور، نظريًا وعمليًا، وبهذا يساهمون في التمييز في الخطاب العام بين الأبعاد المختلفة للمفاوضات حول مستقبل المدينة. وبالنسبة للمشاكل الرئيسية الأخرى، نشاطات من هذا النوع نادرة جدًا. ودفع الحوار يفرق بين الأجزاء والأبعاد المختلفة للرمز، ولا يهدف «لكسر الطابو» وإنما إلى تقليص المساحة التي ينتشر عليها، واستنباط من داخله الأبعاد التي يركزون عليها المفاوضات الفائدية ـ العقلانية التي تعتبر غير مشروعة. وبهذا يمكن لهذه العملية أن تزيد من مساحة المرونة من الجانبين في عملية المفاوضات.

الطريقة «الإيجابية» ـ تغذية الرموز البديلة لتمثيل القيمة المحمية. استراتيجية بديلة لإضعاف الربط بين المشكلة الحسية ـ الطبيعية محل الخلاف والقيمة الأخلاقية- الثقافية المجردة، باستخدام وسائل «إيجابية» ـ أي: تقوية الرابطة بين القيمة المجردة والرموز الملموسة البديلة غير الموجودة في بؤرة الصراع الدولي. على سبيل المثال، يمكن أن يعبر عن الالتزام بقيمة تقرير المصير للشعب اليهودي في وطنه، في السياسات التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية والعناصر الدولية المتدخلة في تسوية الصراع، لتعزيز رموز أخرى بصورة فعلية تعكس هذه القيمة، مثل تطوير الاستيطان الصهيوني الأيديولوجي في النقب والجليل، أو التنمية الفعلية لمناطق الإرث ذات المعاني القومية الرمزية في غرب القدس ووسط البلاد. هذه الأمور يمكن أن توسع من حدود الرمز وتتيح للمجتمع التعبير عن الالتزام بتلك القيمة من خلال وسائل أخرى تختلف عن تلك التي تتطلب سيادة فريدة على المشاكل محل الخلاف. وكلما كان الاتجاه اجتماعيًا ـ ثقافيًا، كلما كان تدريجيًا وبطيئًا، لكن يمكن على المدى البعيد أن يقلص من تفردية المراكز الحالية للرمز، وبهذا تتاح المرونة في المطالب بشأنه.

استراتيجية وسط ـ توفير القيمة المحمية منفصلة عن المشكلة المحمية

هناك مبدأ أساسي في النظريات التكاملية الحالية في المفاوضات وتسوية الخلافات، يزعم أنه لكي تسوى الخلافات لا بد من التمييز بين مواقف الصقور في الموضوع محل الخلاف والمصلحة الأساسية، أو الحاجة التي ينبع منها موقفهم. الفرضية الأساسية هي طالما أن مواقف الأطراف في الصراع تتسم باعتبار الموضوع محل الخلاف «منافسة المبلغ صفر» ـ أي: ربح أحد الأطراف هو بالضرورة خسارة لخصمه ـ حيث إن الاحتياجات الأساسية يمكن تليينها وتنفيذها في المقابل بصورة لا تعد تقسيمية ـ تنافسية (Fisher & Ury, 1991).

عرضنا في هذا الفصل المعارضة المطلقة لتسوية المشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، التي تعد في جوهرها مشاكل ممكنة التحقق ويمكن تقسيمها عمليًا، باعتبارها رمزًا حتميًا لتعريف الهوية الجمعية للشعوب المتخاصمة، وبخاصة لتبرير حقهم في تقرير المصير القومي في وطنهم التاريخي. واعتمادًا على الفصل التحليلي بين الموقف والحاجة الكامنة فيه، يمكن اقتراح وسائل بديلة لتوفير هذه القيمة، منفصلة عن الموقف من المشكلة الملموسة التي تمثله. أحد الوسائل الهامة المطروحة لتوفير الحاجة للتعريف القومي هي الاعتراف بها من خلال اللاعبين الأساسيين: المجتمع الإسرائيلي، والخصوم الفلسطينيين، الدول العربية والمجتمع الدولي.

في الاجتماع الذي عقد في الكنيست يوم 25 مايو 2009 تحت عنوان «بدائل نظرية الدولتين» عرَّفت الداعية للاجتماع، عضو الكنيست تسيفي حوطوفلي من الليكود، الرسالة الرئيسة للاجتماع على النحو التالي: «علينا أن نعود إلى الوراء ونتحدث بلغة الحقوق. عملاء الوعي لعبوا على الحديث عن حقنا في الوجود في فلسطين وفي القدس. وإذا تحدثنا بمزاعم الآخرين ولا نستجيب للفلسطينيين بلغة الحقوق، فإننا

سنخسر حقنا الأخلاقي على الأرض، يجب أن يكون الادعاء الأخلاقي هو أساس الحوار. يجب علينا أن نتحدث باسم الأخلاق اليهودية المرتبطة بجذورنا، وبتاريخنا... دورنا أن ندخل في الإجماع».

في نفس الاجتماع كرر موشيه يعلون، وزير الشئون الاستراتيجية في حكومة نتنياهو، المطالبة بالعودة إلى حوار الحقوق: «زادت عملية أوسلو من عدم التناسق لصالح الفلسطينيين وفي غير صالح إسرائيل: مطالبة الفلسطينيين بالحق في الأرض، في مقابل المطلب الإسرائيلي بالأمن. مطلب الفلسطينيين بالحق في الحياة في أي مكان، وانعدام مطالبة موازية للإسرائيليين. هذه مسلمة يجب أن تحطم».

اقترح موشيه إيرنس أيضًا في نفس الاجتماع عدة بديهيات حتمية لحل عادل مستقبلًا وعلى رأسها: «لليهود حق في الاستيطان في فلسطين. هذا مفهوم في ذاته في هذه الغرفة، لكنه غير مفهوم لأوباما وغيره في إسرائيل. فهم يضعون شرطًا لأي اتفاق أن تكون المنطقة «خالية من اليهود» قبل إقامة دولة فلسطينية ـ وهذا مطلب يتعارض مع حقوق الإنسان».

يظهر من إحساس المعارضين لتقسيم الأرض، أن القيم الأساسية التي يناضلون من أجلها لا تنحصر فقط في تجسيدها الملموس ـ احتمال التسوية الإقليمية في هذا المجال أو غيره ـ لكنها تنحصر أيضًا في الاعتراف بعدالتها في نظر المؤيدين للتسوية، من الداخل ومن الخارج. يظهر من ذلك المطالبة بالاعتراف بالقاعدة القيمية الأخلاقية كشرط رئيسي لأي نوع من النقاش، الاجتماعي الداخلي أو الدولي، على حل الصراع، كما زعم في معرض الاجتماع وزير الإعلام، يولي إدلشتاين: «الفرضية الأساسية هي أن فلسطين تخص شعب إسرائيل وبالتالي فإنني مستعد لمناقشة كيفية التسوية أمام الواقع. لكن يجب علينا أن نبدأ من هذه الفرضية الرئيسية، كنقطة انطلاق لحوارنا». هذا القول يقابل المطلب الذي طرحه مؤخرًا

رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، في منتديات أكثر رسمية، كشرط لبدء المفاوضات مع الفلسطينيين.

هناك نتائج مشابهة تظهر من سلسلة لقاءات أجراها سكوت أطران وروبرت إكسلرود (2008) مع شخصيات سياسية ممثلة لليمين المتشدد الإسرائيلي والفلسطيني، ملخصها أن الطرفين يعتبران اعتراف الخصم بقيمهم المحمية شرطًا حتميًا للبدء في المفاوضات. على سبيل المثال، في اللقاء الذي أجرياه مع بنيامين نتنياهو في 2007 ـ بكونه رئيس المعارضة، طرح الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية، تصاحبه خطوات رمزية مثل تغيير المناهج في كتب تدريس التاريخ في السلطة الفلسطينية، كشرط ضروري لبدء المفاوضات. أما موسى أبو مرزوق، رئيس حماس الأسبق، فقد عرض اعتذار إسرائيل عن الغبن الذي أحدثته للاجئين عام 1948 ـ كشرط رئيسي من جانبه لبدء مفاوضات السلام.

وأخيرًا، يمكن أن نعثر على دعم إمبريقي لهذا الزعم في البحث الذي أظهر أن معارضة التسوية في مشاكل الصراع الرئيسية، الامتهان والغضب تجاهها وتأييد عمليات العنف لوقفها، قد قلت بين أصحاب القيم المحمية حينما تضمن الاتفاق اعتراف الخصم بالقيمة المحمية المضحى بها، حتى إن لم يكن في هذا الاعتراف ميزة فائدية لصاحب القيمة المحمية (Ginges et al, 2007). على سبيل المثال، لقد أظهر البحث أن معارضة الفلسطينيين للاتفاق الذي يتضمن تقسيم الأرض إلى دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، قل حينما تضمن الاتفاق إعلان إسرائيل عن اعترافها بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، بينما قلت معارضة الإسرائيليين ذوي القيمة المحمية ضد التسوية الإقليمية في فلسطين، حينما تضمن الاتفاق اعتراف فلسطيني بالحق التاريخي لليهود في وطن في فلسطين.

الاعتراف العلني بالقيمة المحمية للجماعة هو وسيلة وساطة بين الاستراتيجيتين المتناقضتين المعروضتين أعلاه كي نتعامل مع الصراع: من ناحية تم اقتراح

استراتيجية ترى أن الصراع صراع بحت على ثروات ملموسة ويريد تسويتها كما هي (ترجمة الاتفاق إلى صفقة تقليدية)، مع تجاهل العناصر القيمية والهوياتية المتداخلة فيه. وخطورة ذلك هي أن هذه الاستراتيجية تعتبر ظلمًا غير عادل في نظر أصحاب القيم المحمية وتزيد من معارضتهم للاتفاق. ومن الناحية المضادة الأخرى اقترح التعامل مع الصراع على أنه صراع بحت على قيم محمية وحقوق، ومحاولة تسويته هكذا (صفقة مأساوية).

لكن هذا التعريف يصعب جدًا تطبيقه، لأنه سيطرح على طاولة المفاوضات الموضوعات الأكثر ادعاء وحساسية. الاعتراف المتبادل بالقيم المحمية للآخر هو الطريق الوسط بين هاتين الاستراتيجيتين، لأنه يتطرق لثروات مادية محل خلاف باعتبارها موضوعات استراتيجية قابلة للتسوية والتقسيم، لكنه لا يهمل البعد القيمي المرتبط بها، وبهذا فإنه يضمن للمجتمعات المعنية أنه لا يوجد في التسويات الملموسة المتجسدة في الاتفاق أي تسوية للقيمة الهوياتية ـ القيمية التي يمثلها (Halbertal, in: Susskindet al., 2005: 189).

الخلاصة

كان الهدف من هذا الفصل اقتراح إطار فكري جديد لتحليل المعارضة العامة لتسوية المشاكل الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. واقترح هذا الإطار التمييز بين نوعي معارضة للتسوية، ينبعان من رؤًى مختلفة للمشاكل الرئيسية في الصراع. المعارضة غير المطلقة للتسوية هي معارضة لها دور فعال: المتمسكون بها يعتبرون المشاكل الرئيسية في الصراع مصالح رئيسية وجوهرية لوجود جماعتهم القومية، ويتطلب الاستعداد للتسوية فيها في إطار اتفاق سلام تعويضًا جوهريًا وضمانات تضمن تنفيذ الفائدة المتوقعة من الاتفاق. هذا النوع من معارضة التسوية يحظى الآن بتناول واسع جدًا في القنوات المختلفة التي تعمل على دفع عملية السلام.

والنوع الثاني من معارضة التسوية ـ الذي يعد التطرق إليه الآن هامشيًا ـ هو المعارضة المطلقة للتسوية، التي تعتمد على قيم محمية: ومن يتمسكون بها يعتبرون المشاكل الرئيسية في الصراع تمثل قيمًا عميقة وجوهرية لتعريف هويتهم الشخصية والاجتماعية، لذلك فإن أي تسوية فيها (وحتى مجرد طرحها للنقاش) يعتبر بالنسبة لهم تهديدًا لأسس الوجود الاجتماعي ورؤيتهم لذاتهم، وظلمًا لحقوقهم العادلة، ويثير فيهم رد فعل انفعاليً قويًا. ومن أجل تقليص المعارضة من هذا النوع، تم اقتراح ثلاث استراتيجيات:

- إغلاق الصراع على المشاكل الرئيسية في الصراع على قيم محمية، والتعامل مع المعضلات المتجسدة في تطبيقه باعتبارها معضلات قيمية ـ أخلاقية.
- إغلاق الصراع على المشاكل الرئيسية في الصراع كصراع فائدة على مصالح، وتبني سياسات تهدف إلى إضعاف العلاقة بين الثروات المادية محل الخلاف والقيمة المجردة التي يمثلها.
- حل وسط يعتمد على الاعتراف العلني بالقيمة المحمية للخصم، كوسيلة للفصل بين المفاوضات على الثروة الملموسة والمفاوضات على القيمة الأخلاقية- الثقافية التي تعرف الهوية. وهنا مكان التحفظات: دور النظرية هو تحديد قوانين تتيح توضيح الظواهر المعقدة.

تناول هذا الفصل محاولة توضيح ظاهرة معقدة بصفة خاصة ـ معارضة تسوية المشاكل الرئيسية في الصراع، وهي ظاهرة تضم أسسًا نفسية، واجتماعية وتاريخية وثقافية ودينية وسياسية وإزاء اتساع الرقعة، يركز التوضيح المقترح في هذا الفصل على زاوية ضيقة جدًا لتحليل الظاهرة ـ الزاوية النفسية، بل ويقلص جدًا في فصل معارضة التسوية في المشاكل الرئيسة، من تحليل الرؤية الأيديولوجية الواسعة للصراع. إضافة إلى ذلك، إطار التحليل المقترح هو إطار ثنائي، لا يمثل بالضرورة وجود كل تنوعات الواقع. وفي النهاية، يمكن القول أن الظاهرة المدروسة في هذا

الفصل هي ظاهرة «مصطنعة»: أحيانًا يمكن أن تعد المعارضة المطلقة للتسوية في المشاكل المختلف عليها، تكتيكًا لتعزيز مواقف المساومة في المفاوضات (Goddard, 2006) ويصعب أن نميز بين هذا الاستخدام التكتيكي والتمسك الأصيل بالقيمة المحمية بالنسبة لمشاكل الخلاف، كما عرفت هنا.

على الرغم من ذلك، فإن الإطار التحليلي المقترح يتيح تحديد الأبعاد في الواقع الاجتماعي والسياسي للصراع التي يميل أحيانًا المعنيون بها إلى إهمالها. وفي محاولة التعامل مع الموانع المركبة أمام عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، نجد أن مصطلح «القيمة المحمية» يتيح على الأقل تحديد مشكلة قديمة ومستعصية من خلال مصطلح جديد، يمكنه أن يحفز اتجاهات التفكير الأصلية، وبهذا يخطو بنا ولو خطوة صغيرة إلى الأمام في طريق تحديد صياغة تسويته.